الأمم المتحدة

A/70/PV.111

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **١١١**

الخميس، ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيفيلا بورخا (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقارير الأمين العام (A/70/674) **و** A/70/826 **و** A/70/826/Corr.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اتخذت القرار ٢٩١/٧٠ في جلستها العامة ١١٠، المعقودة في ١ تموز/يوليه.

وسنواصل الآن في قائمة المتكلمين المتبقين بشأن هذا البند.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن خالص المواساة والتعازي لشعب وحكومة العراق على الهجوم الإرهابي الذي وقع في حي الكرادة الشرقية ببغداد، وكذلك لشعب وحكومة بنغلاديش على الهجوم الوحشي في دكا.

تشكر أرمينيا الممثل الدائم للأرجنتين والممثل الدائم لأيسلندا وفريقيهما الكفؤين والقديرين على النجاح في تيسير المشاورات بشأن القرار ٢٩١/٧٠. ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بدعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي إطار هام للعمل الدولي ضد الإرهاب. غير أن أرمينيا تأسف على أن مبادئ القانون الدولي قد عكست بانتقائية، في الفقرة الثامنة من ديباجة القرار، وبالتالي لم تشتمل على كامل نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. وتشير أرمينيا إلى أن حق الشعوب في تقرير المصير يشكل أحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وتؤكد عليه. إن عدم إدراج المبادئ الأساسية للميثاق بكاملها في تلك الفقرة عيب خطير في القرار.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن العالميين. وقد أصبحت آفة الإرهاب أكثر انتشارا مع الزيادة

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

في الأعمال الإرهابية، بما فيها تلك التي ترتكب بدافع التعصب والتطرف. ونشير مع بالغ القلق إلى أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، ونعتقد أن الإرهاب يشكل أحد أخطر التحديات التي تواجهنا اليوم. ولم تعد مكافحته مسألة وطنية، بل تخص المجتمع الدولي بأسره. إننا ندين بشدة القتل العشوائي والاستهداف المتعمد للمدنيين؛ وعمليات الإعدام الجماعي؛ والقتل خارج نطاق القضاء؛ واضطهاد أفراد وطوائف بأسرها على أساس دينهم أو معتقدهم؛ واختطاف المدنيين، بما في ذلك لأغراض الحصول على فدية؛ والتشريد القسري لأفراد الأقليات؛ والهجمات على المدارس والمستشفيات؛ وتدمير المواقع الثقافية والدينية.

وتؤيد أرمينيا بقوة دعوة الأمين العام السلطات الوطنية إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة لتعميم حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياساتها وممارساتها بشأن مكافحة الإرهاب. ولذلك، أيدنا ورحبنا على وجه الخصوص بقرارات مجلس الأمن الأخيرة التي تعالج المسائل الهامة بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحة التطرف العنيف وتمويل الإرهاب والاختطاف للحصول على فدية، وغيرها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحد لمضاعفة جهودنا للعمل يدا واحدة من أجل زيادة تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تشكل الإطار الرئيسي لمعالجة جميع أبعاد الإرهاب.

فلا يوجد بلد في العالم بمنأى عن الإرهاب. وينبغي تذكير من يدعمون الجماعات المتطرفة والشبكات الإرهابية، بتوفير التمويل والتدريب ومدها بالمؤن والعتاد والسماح لها بأن تتجول بحرية عبر حدودهم، بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشكلون تهديدا خطيرا ليس للدول التي يسافرون إليها فحسب بل أيضا لدول المنشأ والعبور. فمن يشجعون انتشار مظاهر التعصب وخطاب الكراهية ضد دولة أو أمة أخرى و/أو أشخاص، ويعتبرون أنفسهم من أصل مختلف ويروجون لخطاب الكراهية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات التعليمية، ينبغي أن يذكروا بأن هذه الأعمال قد تشكل تحريضا على العنف الشديد والفظائع الجماعية وتأجيج إيديولوجية الإرهاب.

وقد حان الوقت لتنفيذ الصكوك القانونية الدولية المختلفة التي تتعامل مع الجرائم الإرهابية، بما في ذلك الأنشطة الإرهابية عبر الحدود. فمعظم تلك الاتفاقيات تلزم الدول بفرض ولايتها القضائية على الجرائم الإرهابية التي يرتكبها رعاياها في الخارج. ونود أن نسلط الضوء على الأدوار المحددة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تعزيز وتيسير التعاون عبر ولاياتها المتعددة. وبنفس الروح، تؤيد أرمينيا أيضا دعوات الأمين العام إلى الإسهام في إصلاح قطاع الأمن.

وأشدد على أن أرمينيا واصلت اتخاذ خطوات هامة في الكفاح ضد الإرهاب الدولي، تشمل تحسين أمن حدودها وتغييرات هامة في قوانين مراقبة الصادرات وتنظيم حلقات عمل دولية ودورات تدريبية لمكافحة الإرهاب والمشاركة بنشاط فيها. وأشير، فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب، إلى أن أرمينيا تشارك بنشاط في المبادرات ذات الصلة لمنظمات مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة والمجلس الأوروبي. وقد كانت أرمينيا أحد الأعضاء المؤسسين للقوات الجماعية للرد السريع التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تتيح النشر السريع لأغراض منع العدوان العسكري والقيام بعمليات خاصة لمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

ويواصل بلدي تطوير تعاونه بشأن مسائل مكافحة الإرهاب مع منظمة حلف شمال الأطلسي، من خلال خطة

عمل شراكة فردية جديدة بشأن الإرهاب مع تلك المنظمة. ونواصل التعاون الفعال مع لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة للمجلس الأوروبي. وما برحت أرمينيا تشارك مشاركة مكثفة مع الاتحاد الأوروبي في مبادرات من قبيل مشروع الإدارة المتكاملة للحدود بجنوب القوقاز، الذي ييسر تعزيز عمليات أمنية حدودية متكاملة.

وختاما، تعيد أرمينيا تأكيد عزمها على العمل مع الدول الأعضاء الأخرى على مضاعفة جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب الدولي ومكافحة التطرف العنيف، أيا كان شكله وأينما وقع.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): من واجبنا أن نقف كلنا سويا ومتحدين في مواجهة الإرهاب؛ ومن واجبنا أن نبعث برسالة قوية وإيجابية إلى العالم.

فالإرهابيون يضربون في جميع أنحاء العالم، وهم يضربون عشوائيا وبشكل أعمى. كان العام الماضي – بل الأسابيع الماضية – تذكيرا مفيدا بقسوة الأعمال الإرهابية. ونحن جميعا نحسّ بالصدمة جراء الهجمات المروعة التي وقعت مؤخرا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في بلدي. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص التعازي لجميع المتضررين من كل الأعمال الإرهابية الخسيسة.

ولا يمكننا أبدا المبالغة بما فيه الكفاية في أنه لا يجوز ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. فالإرهاب ليس له هوية، وإنما هو الهمجية والكراهية. ونؤكد من جديد مرة أخرى إدانتنا القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ونرحب باعتماد القرار ٢٩١/٧٠ بتوافق الآراء، وهو القرار المتعلق باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، أود الإشادة بالممثل الدائم للأرجنتين والممثل الدائم لأيسلندا، فضلا عن فريقيهما، للجهود الهائلة التي بذلوها في تيسير عملية الاستعراض الخامس للاستراتيجية. إن اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء، ولا سيما بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للاستراتيجية، فرصة للتأكيد من جديد على جهودنا الدؤوبة الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب، فضلا عن التزامنا بمواصلة تنفيذ الاستراتيجية.

ويؤكد قرار الاستعراض مجددا الدور المركزي للجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب، ويشدد مرة أخرى على أهمية التشجيع على اتباع نهج متكامل وشامل ومتوازن إزاء ركائزها الأربع المتكاملة. وهذا الأمر بالغ الأهمية نظرا لأن الإرهاب تهديد عالمي متعدد الأوجه ولا يمكن معالجته بدون تعاون دولي قوي، حيث إنه لا يمكن لأي بلد القضاء بمفرده عليه، وما من بلد بمنأى عنه. بيد أنه في حين أنه ما من بلد بمنأى عن الإرهاب، فإن بعض البلدان أكثر تضررا من غيرها.

وفي لبنان، الذي يضربه الإرهاب بشكل مأساوي وعلى نحو مستمر، لا يزال شعبنا حزينا لفقدان الأسر والأصدقاء بعد الهجومين المتتاليين اللذين وقعا الأسبوع الماضي في قرية القاع. أود أن أؤكد مجددا أن لبنان، وهو طرف في معظم اتفاقيات مكافحة الإرهاب، وتماشيا مع الإعلان السياسي لحكومته عام ٢٠١٤، لا يزال يقف على الخط الأمامي لمكافحة الإرهاب. وما زلنا مقتنعين بأن الوقاية أساسية لاستئصال آفة الإرهاب بصورة نهائية.

وفي ذلك السياق، نرحب بالإشارة الواردة في القرار لتمكين الشباب، لأنهم يضطلعون بدور هام في منع الإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إليه. تؤدي قطاعات الشباب دورا رئيسيا في بلدي، حيث يوفر المجتمع المدني النابض بالحياة منابر للحوار الشامل للجميع بين الشباب، مع الاحترام الكامل لتنوعهم الفكري.

كما يعتبر الاهتمام بالتعليم أمر بالغ الأهمية في معالجة العوامل المسببة للإرهاب. وينبغي للتعليم أن ينشر قيم الانفتاح وفهم الآخر، والتفكير النقدي والحوار، فضلا عن القدرة على تعزيز الحلول الجماعية.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء أيضا على المساهمة الإيجابية للمرأة، إذ إنها تسهم بلا شك في تحقيق الاستقرار والسلام في المجتمعات.

إن حماية التراث الثقافي هو عنصر أساسي آخر. فعندما يقوم الإرهابيون بسلب وتدمير وحرق التراث الثقافي الذي حافظنا عليه طوال قرون فإنهم يمحون ذاكرتنا الثابتة والأدلة على إنسانيتنا المشتركة.

ولا يمكننا أن نسمح بأن تستغل الجماعات الإرهابية الإحباط المتزايد في صفوف الأفراد لاستدراجهم إلى هذا الطريق المظلم. ولذلك نحن بحاجة إلى أن ندرك الحاجة الماسة إلى اجتثاث الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إليه، مثل الصراعات الطويلة الأمد، والاحتلال الأجنبي، والفقر، والتهميش، وكراهية الأجانب، والمعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي. وفي حين أن جميع هذه الأسباب لا تؤدي بالضرورة إلى تغذية نزعة التطرف الإرهابية لدى الأفراد، فإن تلك الجماعات تستخدم هذا الظلم والمظالم لتأجيج خطابها المفعم بالكراهية وتبرير طروحاتها.

وعند التعامل مع مكافحة الإرهاب، يجب علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار أنه لا ينبغي ربطه بالمبادئ الأخرى المعترف بها بموجب القانون الدولي، مثل الحق في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال الأجنبي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشجب محاولات أحد الوفود إطلاق تسمية الإرهاب على الحق المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي. والوفد نفسه يغض الطرف عن الأعمال الإرهابية التي يرتكبها مواطنو بلده في الأراضي التي لا يزال يحتلها في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي.

وفي الختام، فإن قدرتنا على احترام معايير حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب – وهي أهداف متقاربة – قد اختُبِرت اختبارا قاسيا خلال هذه الأوقات المتسمة بالاضطراب. ويجب أن نكون على مستوى لهذا التحدي.

السيد بيلين (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إن الفلبين تنضم إلى المتكلمين السابقين في التأكيد مجددا على التزامها بمكافحة الإرهاب، أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. إن الإرهاب عملٌ إجرامي لا مبرر له بغض النظر عن دوافعه ومكانه وتوقيته وهوية مرتكبيه.

ونحن ندين بأشد العبارات جميع أعمال الإرهاب التي ترتكب في أي مكان في العالم، وآخرها في أورلاندو، بفلوريدا؛ وفي إسطنبول بتركيا؛ وفي دكا ببنغلاديش؛ وفي بغداد، بالعراق؛ وفي المدينة المنورة، بالمملكة العربية السعودية، التي أودت بحياة العديد من الأبرياء وأدت إلى إصابة مئات آخرين.

ونحن ندين بصفة خاصة الإرهاب المرتكب في بلدنا، وآخره من قبل جماعة أبو سياف، التي أزهقت بلا رحمة أرواح الكنديين جون ردسديل وروبرت هول. ونؤكد من جديد تعهدنا بإلقاء القبض على القتلة وتقديمهم إلى العدالة. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر وأصدقاء الضحايا.

وخلال العقد الذي انقضى منذ عام ٢٠٠٦، عندما اعتمدنا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل لمنع التطرف العنيف، غدونا أكثر تصميما وعزما. واليوم، نحن نقدر التعلم من قصص نجاح بعضنا البعض عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، حتى ونحن نلاحظ الثغرات التي حددها المتكلمون كي يتسنى لنا سدها

معا. وينطبق ذلك على منطقتنا، من خلال اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب.

ونحن نشكر ونهنئ وفدي الأرجنتين وأيسلندا على مشاركتهما في تيسير المشاورات بشأن القرار ٢٩١/٧٠، الذي اعتمدناه مؤخرا. إذ أنها لم تكن مهمة سهلة. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (A/70/826) عن تنفيذ الاستراتيجية.

ومنذ الاستعراض الرابع، قبل سنتين، ومن خلال التعاون الدولي والإقليمي والثنائي، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، أنجزت الفلبين ما يلي.

فيما يتعلق بالركيزة ١، بشأن معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، أعدت الفلبين إطارا لمكافحة التطرف العنيف من خلال نهج يشمل الدولة بأسرها. وهو يشرك الوكالات الحكومية غير التقليدية، والقطاعين الأكاديمي والخاص كشركاء في مكافحة تغذية نزعة التطرف و/أو القضاء على نزعة التطرف عن طريق تنفيذ حملات التوعية المجتمعية والبرامج المُستهدِفة بشأن التحصين ضد الإرهاب، في إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويأتي في صميمه الحوار بين الثقافات والأديان، لأننا نعتقد أن احترام كرامة الإنسان هو الأساس لتحقيق مزيد من التفاهم والاحترام والتسامح فيما بين الشعوب.

بصفة الفلبين رئيسة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ العام الماضي، فإنها قد تفاوضت بشأن إدراج مبادرات تتعلق بالتصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتطرف المصحوب بالعنف، في خطة عمل الفريق العامل المعني بمكافحة الإرهاب التابع للمنتدى.

كما استفادت الفلبين من الدور الرئيسي للمرأة والشباب في مجال مكافحة الإرهاب. ومن خلال المركز الفلبيني للإسلام والديمقراطية، قمنا بتنظيم عمل الزعماء المسلمين والمدرسين، ولا سيما النساء، في إطار شبكة وطنية وقوة من أجل تحقيق الاعتدال والسلام والديمقراطية والتنمية. ومن خلال قوات مشاة البحرية الفلبينية، نواصل أيضا تنظيم مسابقتنا السنوية لكرة القدم من أجل السلام، ليس لصقل المهارات الرياضية للشباب من مناطق الصراع فحسب، ولكن أيضا من أجل بث ثقافة السلام في نظرهم.

وفيما يخص الركيزة الثانية المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته، دعمت الفلبين منذ فترة طويلة الجهود العالمية لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف، حتى قبل اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونواصل تطوير قدرتنا على كسب القلوب والعقول من أجل كشف التطرف المصحوب بالعنف على المستوى المحلي ومنعه. وقد أثار ذلك وعيا أمنيا في أوساط المجتمعات المحلية، وساعد على تدريبها في مجال رصد ومنع الهجمات الإرهابية ضد المنشآت الحيوية والهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك النقاط الرئيسية الاقتصادية وأماكن تجمعها.

وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اعتمد الكونغرس الفلبيني قانون إدارة التجارة الاستراتيجية، وهو قانون يسعى إلى دعم الأمن الوطني، ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب من خلال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في بلدنا. ويكمل القانون النظام القانوني لمكافحة الإرهاب والتطرف، المتمثل في قانون الأمن البشري لعام ٢٠٠٧، وكذلك قانون مكافحة غسل الأموال، وقانون مكافحة تمويل الإرهاب، واعتمد كلاهما في عام ٢٠١٢. وعقد مجلس مكافحة غسل الأموال، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دورات تدريبية لفائدة واضعي السياسات والمدعين العامين، وسلطات إنفاذ القانون والاستخبارات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

وفيما يخص الركيزة الثالثة، المتعلقة ببناء القدرات وتعزيز دور الأمم المتحدة، أنشئ المقر العام الإقليمي لمبادرة مراكز الامتياز في المجال الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، في مانيلا في عام ٢٠١٤. ويستخدم مركز إدارة برنامج مجلس مكافحة الإرهاب، كأمانة. وفي هذا الصدد، اعتمدت الفلبين خطة عملها الوطنية واستضافت، في آب/أغسطس ٢٠١٥، حلقة عمل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن التوعية، وتعزيز تعاون المنتدى في إدارة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتحظى المشاريع الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بتعاون الاتحاد الأوروبي، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. وفي الأمم المتحدة، أطلقت جورجيا والفلبين والمغرب مجموعة أصدقاء تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والحوكمة الأمنية.

أخيرا، وفيما يخص الركيزة الرابعة، المتعلقة بضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفهما الركيزتين الأساسيتين لمكافحة الإرهاب، وضعت الفلبين في وقت سابق من هذا العام، اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي هي نتاج لسلسلة من حلقات العمل التي شارك فيها أعضاء مجلس مكافحة الإرهاب، ومكتب المستشار الرئاسي المعني بعملية السلام. وتقوم الاستراتيجية على أربعة مسارات عمل، وهي المنع والحماية والإعداد والاستجابة، على أساس نهجين يقومان على الدولة ككل وسيادة القانون كمبدأين إرشاديين.

وأود أن أختتم بياني كما بدأته: بتكرار أننا سنظل ثابتين ومصممين، مع جميع شركائنا، على مكافحة الإرهاب. وسنتمكن من خلال إرادتنا وجهودنا الجماعية من الانتصار.

السيد إدريسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أولا، الإعراب عن تقديره للميسرين المشاركين، الأرجنتين وأيسلندا، وللخبراء المقتدرين المشاركين في إعداد الوثيقة الاستعراضية، للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٩١/٧٠) التي اعتمدناها في ١ تموز/يوليه. ونشيد بوجه خاص بمبادرة الأمين العام لتعزيز الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال منع التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب من خلال خطة العمل لمنع التطرف العنيف. ولأكثر من شهر، شهدنا درجة من التعاون والتفاهم والمرونة والمشاركة، تدل على التزام كل دولة من الدول الأعضاء باستراتيجية شاملة وتوافقية لمكافحة الإرهاب.

ومع اختتام عملية الاستعراض الخامسة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، تكرر ألبانيا تأييدها للبلدان التي لديها توقعات قوية فيما يخص تنفيذ القرار. إننا نؤيد أيضا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي في ١ تموز/يوليه (انظر A/70/PV.109).

وينبغي لنا جميعا أن نتحد في جهودنا والتزامنا بمكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وينبغي اتخاذ كل بلد لإجراءات ملموسة، لتعزيز قدرة المجتمع الدولي على مواجهة التهديدات والتحديات الناجمة عن الإرهاب. وتعرب حكومة ألبانيا عن تضامنها ومواساتها لجميع الأشخاص والحكومات المتضررة من التكتيكات العنيفة التي تؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح البشرية البريئة.

وتواصل ألبانيا تشجيع أنشطة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وتظل ملتزمة بدعم التعاون الدولي وصكوك الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما تلك التي تستند إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

ويكتسي التعاون الإقليمي أهمية قصوى فيما يخص التصدي الفعال لظاهرة التطرف المصحوب بالعنف، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونستمر في بذل جهودنا المتضافرة لتنفيذ

جميع الركائز الأربعة للاستراتيجية في إطار نهج متوازن. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه من الضروري وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف على الصعيد الوطني، ليس لمكافحة تغذية نزعة التطرف والتجنيد فحسب، بل ومن أجل التقييم السليم، وحيثما أمكن، إعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين.

واعتمدت ألبانيا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، استراتيجية بشأن مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، يجري تنفيذها حاليا. ونحن نعمل أيضا على تحسين التعاون الإقليمي بشأن تنفيذ الاتفاقيات الرامية إلى مكافحة ومنع التطرف المصحوب بالعنف، من خلال تبسيط وتحسين التنسيق مع مجلس التعاون الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل بين الوكالات من أجل صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ستنسق طاقات والتزامات الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية الدينية، لجعل كفاحنا ضد الإرهاب، أكثر استهدافا وفعالية.

وأود أن أختتم بالترحيب باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتظل ألبانيا ملتزمة بالجهود الرامية إلى إزالة الأسباب الجذرية للإرهاب، وبناء مجتمع يقاوم انتشار التطرف، ومن أجل تمكين الشباب والنساء، وتوفير الدعم والتعليم، وبالتالي مكافحة الفكر المتطرف على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بالبيان الصادر عن الأمين العام، وكذلك بالبيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة (انظر A/70/PV.109) خلال هذه المناقشة بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي أكدت على الحاجة الملحة إلى توجيه رسالة قوية ولا لبس فيها مفادها أن العالم لم يعد يتغاضى عن الإرهاب أو يقبله.

إن الحوادث الأخيرة المتمثلة في المجازر التي لم يسبق لها مثيل في جميع أرجاء العالم – بما في ذلك في منطقتنا، في بنغلاديش، وقبل ذلك بمطار أتاتورك في اسطنبول، وبعد ذلك المجازر في العراق – حتى أثناء عقد هذه المناقشة في الجمعية العامة، تشكل تذكارا كئيبا، إن كانت الرسائل التذكيرية لا تزال ضرورية، بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات جماعية ومتضافرة وحازمة من جانب المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. ونتقدم بخالص التعازي إلى أسر ضحايا تلك الهجمات الغادرة، ونحن نتعاطف مع من عانوا من الإصابات.

وتعرب سري لانكا، بوصفها بلدا عانى تحت نير الإرهاب لما يقرب من ٣٠ عاما، عن تضامنها مع الحكومات والشعوب الصديقة في بنغلاديش وتركيا والعراق، في هذه اللحظة الحزينة. وندين تلك الأعمال الإرهابية الشائنة بأشد العبارات الممكنة. فهذه الهجمات، من اسطنبول إلى دكا إلى بغداد وأماكن أخرى، كما قال الأمين العام، تشكل اعتداء علينا جميعا، وفي الواقع حان الوقت لنا جميعا لإظهار التضامن ووحدة الهدف في مكافحة هذه الآفة. وفي ذلك السياق أصبحت الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ضرورية بوصفها دعوة لحشد القوى من أجل العمل. إن جميع أعمال الإرهاب أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها وزمانها ومكانها وهوية مرتكبها. وتدين سري لانكا الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف المفضي إلى الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وكما شهدنا في سلسلة الأحداث المأساوية التي وقعت في الأسبوع الماضي، فإن الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف المؤدي إلى الإرهاب لا يقتصران على أي بلد واحد أو منطقة واحدة، بل ينتشران عبر الحدود الوطنية. ويشكل ازدياد هذه الظاهرة عبر الوطنية تحديا للحدود القائمة، وتهديدا لمبدأ سيادة الدول ذاته، الذي يستند إليه النظام القانوني الدولي.

ولا نزال نشعر بقلق عميق حيال التهديد الشديد والمتزايد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. ومع توافد عشرات الآلاف من هؤلاء المقاتلين المنحدرين من أكثر من ١٠٠ دولة، لا بد من تعبئة الدعم العالمي، والاستجابة لهذه التهديدات بصورة عاجلة وبإصرار أكبر.

وتمثل الشبكات الدولية التي لها صلات بالجريمة المنظمة شريان حياة بالغ الأهمية للجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية. وهذه ليست ظاهرة يمكن أن تتصدى لها دولة واحدة أو بضع دول؛ بل إنها تتطلب جهودا عالمية متضافرة. ولذلك يتحتم على جميع الدول الأعضاء تجميع مواردها، وعلى وجه الخصوص، تبادل المعلومات الاستخباراتية لمنع هذه الظاهرة ومكافحتها.

يجب أيضا أن نولي الاعتبار الواجب للركيزة الرابعة من ركائز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب – وهي ضمان مراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي حين ينتزع منا الإرهابيون إنسانيتنا بكل الطرق الممكنة، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقبل خروج الإرهابين على القانون، وعليه ألا يتخلى إطلاقا عن إنسانيته المشتركة، وهي ما يجمعنا معا في كفاحنا ضد الإرهاب. وكما ينص القرار المتعلق باستعراض الاستراتيجية (القرار ٧٠/٢٩١)، فإن ذلك لن يشكل خيانةً للقِيم التي تسعى إلى التمسك بها فحسب، بل يمكنه أيضا أن يؤدي إلى زيادة تأجيج الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف.

وفي الوقت نفسه، فإن الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، كلما يفضيان إلى الإرهاب، لا يمكن أن يربطا ويجب ألا يربطا بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وكما يشدد القرار، فإن التسامح والتعددية واحترام التنوع والحوار بين الحضارات وتعزيز التفاهم بين الأديان والثقافات وسيادة الاحترام بين البشر، من أهم العناصر في تشجيع التعاون على مكافحة الإرهاب.

وفي أنحاء كثيرة من العالم، يستهدف التطرف المصحوب بالعنف المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة، والأطفال، والأقليات، والنساء والفتيات. ولذلك، من الضروري أن نُشرك بصورة استباقية كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تتعامل مع الأطفال والأقليات، والنساء والفتيات. إن العدد الكبير من الأطفال الذين وقعوا ضحايا للمجزرة التي ارتكبت في بغداد، يؤكد الحاجة الملحة إلى تلك المشاركة.

وقد اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وبقدر ما تكون تلك الأهداف نبيلة، علينا أيضا أن نتجنب الانزلاق إلى الممارسات البيروقراطية والممارسات الدورية. ويجب على الدول إبداء الإرادة السياسية المطلوبة والالتزام بتوحيد الصفوف، وبذل الجهود المتميزة والحثيثة للتغلب على هذا التحدي في ظل ازدياد عدد الخسائر في الأرواح البشرية البريئة حولنا. وعلينا أن نسلم بأن لبنات بناء إطار معياري لتعزيز التعاون الدولي في تلك المجالات تكمن في الجهود التي تضطلع بها الجمعية العامة، ولا سيما أعمال لجنة الأمم المتحدة المخصصة المعنية بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي، التي أسفرت بالفعل عن اعتماد سلسلة من الاتفاقيات القطاعية بشأن قمع الإرهاب.

وفي ذلك السياق، لا بد أن أذكر أنه بالرغم من دعم معظم الدول الأعضاء، والتكليف الصادر عن الجمعية العامة من أجل التوصل إلى إطار قانوني شامل لسد الثغرات المحتملة في الاتفاقيات القطاعية القائمة المتعلقة بالإرهاب، فإنه من المؤسف أن هناك إخفاقا في حشد الإرادة السياسية اللازمة لكسر حالة الجمود الراهنة التي تحيط بمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. كما تجدر الإشارة في هذا الوقت إلى أن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

لعام ٢٠٠٦. فالعناصر التفصيلية لحزمة الحلول التوافقية، معروضة أمام اللجنة المخصصة والفريق العامل منذ عام ٢٠٠٧. ويجب ألا يصبح السعي لإبرام صك كامل ومثالي بمثابة ترك جل المسألة لعدم إدراكها كلها ويؤدي إلى إخفاق جماعي للمنظمة ولجميع الدول الأعضاء. وسيتطلب أي صك قانوني نضعه تفسيرا قضائيا، مع مراعاة خصائص الحالات الخاصة التي قد تنشأ من حين إلى آخر. فتلك الأحكام ليست محفورة في الصخر، بل يجب أن تشمل عناصر المرونة في التفسير والتطبيق على مر الزمن.

إن دور الجمعية العامة في وضع المعايير على مر السنين قد أسهم بشكل ملحوظ في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. ومع ذلك، حان الوقت الآن للعمل كهيئة واحدة. ويجب ألا تسير جهودنا على النحو المعتاد. وقد حان الوقت لأن تحشد جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لإبرام اتفاقية شاملة، حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يوجه رسالة قوية لا لبس فيها بإرادته الجماعية لمكافحة الإرهاب، ولكي يسهم في التنفيذ الفعال للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وبوصفي شخصا كان على صلة وثيقة بعملية وضع المعايير منذ إنشاء اللجنة المخصصة قبل وقت طويل يعود إلى عام ١٩٩٨، أود أن أكرر لجميع الوفود – بكل صدق يمكن أن أتحلى به – بأن وقت الجدل العقيم والنقاش السياسي قد انتهى. يراق الكثير من دماء الأبرياء عبر الحدود الوطنية بوتيرة مثيرة للقلق. من الملح أن نتخذ إجراءات الآن.

وبالرغم من أنه كان بالإمكان إنجاز المزيد من العمل، فإن سري لانكا مع ذلك ترحب بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتؤيدها. ونود أن نعرب عن عميق تقديرنا للميسرين المشاركين لعملية الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، سفير الأرجنتين وسفير أيسلندا، على جهودهما الدؤوبة في هذه المهمة المعقدة، فضلا عن تأكيد التزام سري لانكا بالتنفيذ الفعال للاستراتيجية.

السيد واويرو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): تود كينيا الانضمام إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس والرئاسة على الطريقة التي أدارا بها شؤون الجمعية العامة. وتود كينيا أيضا توجيه الشكر لوفدي الأرجنتين وأيسلندا، الميسرين المشاركين للعملية الحكومية الدولية بشأن الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، في ذكراها السنوية العاشرة، على ما بذلاه من جهود دؤوبة لبناء توافق في الآراء، وفي الوقت نفسه تيسير الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء للتوصل إلى وثيقة متوازنة (القرار ٢٩١/٧٠) تعكس تطلعنا إلى القضاء على الإرهاب.

في البداية، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام وفد بلدي بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وركائزها الأربع، كأساس لإجراءاتنا الجماعية ضد الإرهاب، بشكل متوازن ومستدام، وطبقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الوقت، نعرب عن تضامننا مع حكومات وشعوب البلدان التي عانت ولا تزال تعاني، من خسائر لا داعي لها في الأرواح، جراء هجمات إرهابية جبانة وغادرة وشريرة، ارتكبتها قوى رجعية في العديد من بقاع العالم.

وفي ١ تموز/يوليه، عندما كنا هنا آخر مرة (انظر A/70/PV.110)، بالقرب من حدودنا الشمالية، أطلقت عصابة جبانة وجماعة إجرامية مرتبطة بحركة الشباب الإرهابية، وابلا من الرصاص على حافلتين للركاب. وفي ذلك اليوم، فقد ستة من الكينيين الأبرياء أرواحهم. لقد لجأ هؤلاء الجبناء الآن إلى استهداف المدنيين الأبرياء الذين يمارسون حياتهم اليومية. واستهدفوا الأطفال، كما هو الحال في حالة الهجمات في إسرائيل؛ والمسافرين، كما في حالة الهجمات التي وقعت في تركيا؛ والمصلين الذين كانوا بصدد الإفطار في رمضان، كما في حالة الهجمات التي وقعت في الكاميرون. أيضا، منذ كنا هنا قبل أسبوع، شهدنا هجمات في بنغلاديش والعراق

والمملكة العربية السعودية. إننا نتعاطف مع وفود وشعوب تلك البلدان. ومع ذلك، لن تنتاب كينيا حالة من الخوف. تلاحق قوات الأمن الكينية بنشاط العصابة الإجرامية. وبهذه المناسبة، نود أيضا أن نشكر الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء على الكلمات الطيبة، في لحظة صعبة أخرى.

إن التهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي هو التحدي الأكبر للحفاظ على السلام والتنمية المستدامة. وهو تحد عالمي يتطلب تضافر الجهود الدولية لاستئصاله. لقد أضحى الإرهابيون أكثر تطورا وعولمة ووحشية وبربرية، حيث لا يزالون ينتشرون بأشكال عديدة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش والقاعدة وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب، وغيرها من الجماعات التي ظهرت في العديد من بقاع العالم. وترحب كينيا بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف كأساس لكل دولة من الدول الأعضاء لوضع إرادتها السياسية في إطار إجراءات عملية ضد الإرهاب، وفقا لخصائصها الوطنية الفريدة. نحن نقوم حاليا بمواءمة استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب وخطة عملنا الوطنيتين مع خطة العمل لكي تمكننا من تعزيز الإجراءات الوقائية، ولا سيما من خلال نظم الإنذار المبكر على الصعيد المحلي وعلى مستوى القواعد الشعبية، حيث أن ذلك يشكل أحد أكثر السبل فعالية للقضاء على سلسلة إمداد الإرهابيين بمجندين جدد. كما أن الوقاية من التطرف ستنزع الشرعية عن الخطاب المتطرف العنيف عبر شبكة الإنترنت وخارجها قبل أن يحقق مكاسب.

ويركز كل من القرار الذي اعتمدناه وخطة العمل على دعوة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى التعاون والعمل المشترك معا لمعالجة هذه المشكلة بشكل جامع. وبغية تحقيق النجاح، يجب على المجتمع الدولي أن يتحد تماما. ويجب ألا نسمح للخلافات السياسية بأن تفرقنا في جهودنا الرامية لمكافحة هذا التهديد الوجودي المشترك.

ويقع على عاتق الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، دور هام يتعين عليها القيام به، من أجل إحراز تقدم إيجابي في الحرب ضد الإرهاب، بطريقة مركزة وموحدة.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت كينيا المركز الوطني لمكافحة الإرهاب الذي هو بمثابة منظمة مشتركة بين الوكالات لتنسيق تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب وخطة عملنا الوطنية. إن جهودنا الوطنية مستلهمة من الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وبفضل التنسيق المعزز للجهود الوطنية، حققنا انخفاضا هائلا في عدد وكثافة الهجمات الإرهابية. ومن خلال زيادة المشاركة العامة على جميع المستويات، يجري شن الحرب ضد الإرهاب من جانب وكالات إنفاذ القانون، والمواطنين والمجتمعات المحلية، على أساس أنها دعوة للدفاع عن القيم الوطنية، والديمقراطية، والحرية، وأسلوب حياتنا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام وفد بلدي بتحقيق هيكل أقوى لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة من خلال المشاركة والتعاون المستمرين، بهدف ضمان مواءمة التوصيات المختلفة المنبثقة عن نتائج الاستعراض الحالي وتنفيذها في الوقت المناسب.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بإدانة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في العراق وسورية وبنغلاديش والمملكة العربية السعودية وتركيا ولبنان، وأن أعرب عن تعازي لجميع ضحايا الإرهاب. تشير هذه الأحداث المأساوية إلى أي حد تعد الإجراءات الموحدة العالمية ضرورية لمكافحة الإرهاب.

كما أود أن أبدأ بالثناء على سفير أيسلندا وممثلها الدائم، وسفير الأرجنتين وممثلها الدائم وزملائهما على العمل الدؤوب الذي قاموا به لتيسير التوصل إلى نص الاستعراض

الخامس الذي يجرى كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٩١/٧٠).

ونحن نجتمع اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد استراتيجية مكافحة الإرهاب، وخلال السنتين الماضيتين منذ اتخذنا القرار ٢٧٦/٦٨، بشأن الاستعراض السابق، سقط عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، ضحايا للإرهاب في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، فإن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد بلغ عددا قياسيا قدره ٣١ ٠٠٠ فرد، يشكلون تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. ولا يزال الملايين من الناس يعيشون تحت سيطرة الإرهابيين في العراق وسورية. إن الإرهاب مسألة متعددة الأبعاد، ولا يمكن إلحاق الهزيمة به، إلا إذا وضعت خطة شاملة وقام مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذها بطريقة منسقة. وينبغي أيضا أن يكون هناك مستوى معين من التعاون بين جميع الجهات الفاعلة، الملتزمة التزاما حقيقيا بمكافحة الإرهاب، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. وتوفر الاستراتيجية هذا المنبر المشترك للتعاون.

معروض علينا في هذا العام تقرير الأمين العام المعنون ”خطة عمل لمنع التطرف العنيف“ (A/70/674) الذي أعد استجابة للطلب الوارد في القرار ١٢٧/٦٨ بشأن ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“ الذي اقترحه الرئيس روحاني واعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد انبثقت فكرة الرئيس روحاني وراء اقتراح القرار عن إدراكه لأن العناصر المتطرفة في المنطقة وخارجها قد ازدادت تطرفا، ما يؤدي بدوره إلى زيادة العنف والإرهاب.

ويعدُّ التطرف العنيف أخطر تحد يواجهه العالم اليوم. ومن الواضح أن الأيديولوجية التكفيرية التي لا صلة لها بالإسلام، تكمن في صميم المأزق الكبير لعصرنا الحالي. ويتعين على المجتمع الدولي، أولا وقبل كل شيء، إيلاء الاهتمام لهذه الأيديولوجية الشريرة التي تسعى إلى غرس مشاعر الكراهية والسخط في قلوب الشباب وعقولهم في جميع أنحاء العالم. ويأتي تنظيم القاعدة وحركة طالبان بين أولى ما يسمى إنجازات هذه الإيديولوجية المتطرفة، في حين يأتي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة والجماعات المنتسبة إليهما ضمن آخر فروعها.

وبفعل تلك الأيديولوجيات المتطرفة التي تحملها الجماعات التكفيرية، انضم آلاف الأفراد من أكثر من ١٠٠ بلد إلى تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والشبكات التابعة لهما، لا سيما في سوريا والعراق، وارتكبوا أعمالا إرهابية وغيرها من الأفعال اللاإنسانية البشعة، ليهددوا بذلك أمن واستقرار ورفاه المجتمعات التي ينشطون في نطاقها. وقد كان بوسعنا تجنب الحالة الراهنة هذه فيما لو تصدينا لها منذ وقت مبكر دون أية اعتبارات سياسية أو قصيرة النظر. وبالتالي، ينبغي أن نولي اهتماما أكبر للوقاية ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب والتطرف العنيف. ونرحب في ذلك الصدد، بمناقشة هذا العام التي تتناول تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف. ويتعين على الدول الأعضاء أن تسعى أيضا لوضع خططها الوطنية بغية المعالجة الشاملة لجميع دوافع التطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق مكافحة الخطاب المتطرف الذي يهدف إلى تحريض الشباب على أعمال العنف والإرهاب.

وقد أدت العديد من العوامل والأسباب الجذرية القائمة على مدى عقود من الزمان إلى انتشار الإرهاب أو أسهمت فيه. فالاستخدام غير المشروع للقوة ضد الدول الأخرى، وممارسات العدوان والاحتلال الأجنبي، علاوة على التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تندرج جميعا بين تلك الأسباب والعوامل، على سبيل المثال لا الحصر. وعلاوة

على ذلك، يهيئ الاستخدام المفرط أو غير المتناسب للقوة العسكرية بذريعة مكافحة الإرهاب تربة خصبة لدورات الإرهاب والعنف المفرغة.

ونرى أنه ينبغي اتخاذ الإجراءات الأحادية الجانب في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويشكّل استخدام القوة في مكافحة الإرهاب من جانب القوى الخارجية دون الحصول على موافقة صريحة من الدولة المعنية انتهاكا صارخا لمبدأ السيادة والسلامة الإقليمية، ما يهدد بدوره سيادة القانون على الصعيد الدولي.

وتعارض إيران جميع المساعي الرامية إلى مساواة الإرهاب بالكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي لأجل تقرير المصير والتحرير الوطني، لأن مثل هذه المساواة تهدف إلى إطالة أمد احتلال الأراضي وقهر شعوبها. وينبغي أن نواصل إدانة استخدام سلطة الدولة لأغراض القمع والعنف ضد الشعوب التي تكافح ضد الاحتلال الأجنبي في سياق ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ويرفض وفد بلدي الاتهامات الموجهة من ممثل النظام الإسرائيلي، خاصة وأنه نظام قائم على أساس التخويف والإرهاب والاحتلال. ويعرف هذا النظام جيدا بأنه النظام الوحيد وأكثر النظم ممارسة لإرهاب الدولة، وبأنه مسؤول عن ارتكاب الكثير من الأعمال الإرهابية. وقد أججت الفظائع المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني على مدى عقود عديدة نيران أزمة التطرف وغيرها من الأزمات الأخرى في منطقتنا وما وراءها.

لقد كانت جمهورية إيران الإسلامية هدفا للأعمال الإرهابية بشتى أشكالها ومظاهرها. ونعرب عن رفضنا الشديد إعداد قوائم أحادية الجانب تُتهم فيها دول معينة بما يسمى بالدول الراعية للإرهاب، ونرفض أيضا أية عواقب قد تترتب عنها. وتتعارض هذه القوائم المُعدّة من جانب واحد مع القانون الدولي وتُستخدم بوصفها أداة سياسية لتنفيذ مخططات أخرى، في حين يتمثل هدفها السياسي في حشد التأييد لها من جانب الحكومات. ولا تؤدي مثل هذه الأفعال الانفرادية، بما في ذلك عن طريق إساءة استخدام الوسائل القضائية، إلى انتهاك مبادئ معينة في القانون الدولي فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تقويض الجهود المشتركة والملحّة التي ينبغي أن تبذلها جميع الدول لأجل مكافحة الإرهاب.

وإن القرار السياسي الأخير الذي اتخذته محاكم الولايات المتحدة بمصادرة ممتلكات مصرف إيران المركزي لمثال واضح على استغلال الشبكات المصرفية والمالية لخدمة ادعاءات زائفة لا تستند إلى أية براهين لممارسة الضغط على بلدنا. وتعتزم الحكومة الإيرانية استخدام جميع الوسائل الممكنة المتاحة لها، بما في ذلك تقديم دعوى إلى محكمة العدل الدولية لاسترداد ممتلكاتها التي استولت عليها سلطات الولايات المتحدة بطريقة غير قانونية.

وختاما، يجب علينا أن ندرك أنه لن تعيننا على اقتلاع الإرهاب تلك الممارسة الانتقائية أو الكيل بمكيالين وتصنيف بعض أنواع الإرهاب على أنها ”حميدة“ وأخرى بـ ”غير الحميدة“ استنادا إلى المصالح السياسية القصيرة الأجل. ولن تؤدي مثل هذه النُهج الخاطئة إلا إلى تقويض الثقة والتعاون الدوليين في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي أن يكون نهج المجتمع الدولي في مكافحة هذه الآفة موحّدا وغير عشوائي. ومثلما تمكّنا من إنجاز الاستعراض الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين للاستراتيجية في غضون اليومين الماضيين، فإنه يجب علينا أن نتابع باهتمام وضع الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية بهدف ضمان تنفيذ الاستراتيجية بطريقة شاملة وبتعاون الجميع في ذلك على نحو متوازن، فضلا عن إيلاء الاهتمام الكافي للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، في ذات الوقت

الذي نحرص فيه على تجنب سياسات الكيل بمكيالين والتمييز بغية تحقيق نتائج أفضل ودائمة.

السيد هلالي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أولا، أن يشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاستعراض الخامس الذي يعقد كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/70/826)، فضلا عن خطة عمله لمنع التطرف العنيف الواردة في القرار ٧٠/٢٥٤، الذي اعتمد في شباط/فبراير الماضي، وقد دعت الجمعية العامة إلى استعراض خطة العمل في سياق الاجتماع الذي سيعقد لاستعراض الاستراتيجية.

ويهنئ وفد بلدي بحرارة سعادة السيد مارتين غارسيا موريتان، الممثل الدائم للأرجنتين، وسعادة السيد إينار غونارسون، الممثل الدائم لأيسلندا، على جهودهما المبذولة في المشاركة في تيسير المفاوضات بشأن القرار الهام ٧٠/٢٩١، الذي أُتخذ في هذه الأوقات الصعبة. ونعرب عن تهانينا أيضا إلى موظفيهما للجهود التي بذلوها في هذا العمل الشاق.

ويكاد لا يمضي يوم واحد دون أن تُشن هجمات إرهابية هنا وهناك. وليست الهجمات الإرهابية الخسيسة التي شُنت في المملكة العربية السعودية وبنغلاديش والعراق وتركيا والأردن وبروكسل، علاوة على مدن سان برناردينو وأورلاندو وباريس وأماكن أخرى غيرها في العالم، سوى أعمال بغيضة ومروعة.

ولذا فإن وفد بلدي يدين هذه الهجمات بأقوى العبارات الممكنة، ويقدم تعازيه إلى أسر الضحايا ويكرر الموقف الثابت للمملكة المغربية في الإدانة الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ويؤكد أن ما من شيء يمكن أن يبرر الأعمال الإرهابية. ويجب عدم الربط بين الإرهاب وأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

يؤيد الوفد المغربي البيان الذي أدلى به سعادة السيد عبد الله يحيى المعلمي، الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية، باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.109)، ويود أن يبدي الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

لقد كان اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ نقطة تحول في اتجاه جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. غير أنه، منذ اجتماع استعراض عام ٢٠١٤ (انظر A/68/PV.94 وما يليها)، انقلب العالم رأسا على عقب ويعاني من الواقع الجديد المتمثل في وقوع مساحات شاسعة من الأراضي في العراق وسورية تحت سيطرة ما يعرف بالدولة الإسلامية أو داعش. وعلاوة على ذلك، شهد العالم انتشارا غير مسبوق للجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة أو داعش. وتفتقر هذه الجماعات الإرهابية إلى جميع الروابط المشروعة بالإسلام وبعيدة كل البعد عن تعاليم الإسلام. فأيديولوجيتها أيديولوجية موت وظلامية ورفض لجميع القيم التي تشترك فيها الإنسانية.

ولا يزال داعش تنشر أيديولوجيتها الهدامة وتجند الشباب من جميع أنحاء العالم. فقد انضم أكثر من ٣٠ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي إلى صفوفه. وقد أتاحت العوائد المالية التي تأتت من الاتجار غير المشروع بالنفط والأعمال الفنية والممتلكات الثقافية – وكذلك استغلال تكنولوجيات الاتصالات المرتبطة بشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الفيسبوك وتويتر، من بين أخرى – لداعش تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جميع أنحاء العالم، وتعبئتهم ونشرهم لشن الهجمات. وعلاوة على ذلك، ظهر تنافس بين جماعتي القاعدة وداعش الإرهابيتين لرؤية إلى أي مدى يمكن أن تبسط كل منهما نفوذها وترتكب المزيد من الهجمات الدموية.

وينعقد اجتماع الاستعراض الخامس، الذي يتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة للاستراتيجية، في سياق ذلك التهديد

الإرهابي المتزايد. وذلك يدعو إلى تضامن دينامي لمكافحة آفة الإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. وعليه، فقد شارك الوفد المغربي بنشاط في الاستعراض الخامس بشكل جاد وبناء من أجل التوصل إلى نص توافقي. إن وفد بلدي يرحب باتخاذ القرار ٢٩١/٧٠ بتوافق الآراء. يقوم النص الذي قدمه الميسران على حل توفيقي تمت فيه معالجة بعض شواغل كل وفد. ويتمثل الهدف من هذه الممارسة في الاتفاق على الوسائل المناسبة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومواجهة تحديات الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

كما يسعى اتخاذ القرار بتوافق الآراء إلى توجيه رسالة قوية عن وحدة المجتمع الدولي وتضامنه في محاربة الإرهاب. وبالمثل، يسلم بأهمية الأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية في تنسيق مكافحة الإرهاب وبأهمية العمل المتعدد الأطراف. وهو كذلك وسيلة لتنشيط استدامة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ومنحها الحياة والقدرة على مواجهة التحديات. إن من شأن التنفيذ السليم والمتوازن لركائزها الأربع أن يسهم بالتأكيد في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. تلك هي العناصر الرئيسية الواردة في القرار.

ويرحب وفد بلدي بتركيز القرار بوجه خاص على مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتهديد المتمثل في عودتهم إلى بلدانهم من خلال تدابير تقيد حركتهم وتجفف مواردهم المالية وتراقب الحدود وتحارب الخطاب والأيديولوجيات الإرهابية وتعزز التعاون الدولي وتعترف بدور الشباب والنساء في الكفاح ضد الإرهاب والتطرف العنيف وتعيد تأكيد أهمية احترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية ووحدتها. تلك هي النقاط المشتركة التي يتفق عليها المجتمع الدولي في القرار.

ومن هذا المنطلق والهدف انضمت المملكة المغربية إلى توافق الآراء. وبهذه المناسبة، يهنئ وفد بلدي مرة أخرى الميسرين على جهودهما وعلى الطريقة الجادة التي أديا بها مسؤوليتهما. إن اهتمام الدول الأعضاء بتنفيذ جميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وأحكام قرارات مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن وضع حد لمصادر تمويل الإرهاب، يتطلب من الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام من أجل مساعدتها في هذا العمل من خلال تدريب القادة في البلدان النامية ودعمتحسين مواردها القانونية والأمنية والجنائية من أجل مكافحة الإرهاب بفعالية أكبر.

وتغتنم المملكة المغربية هذه الفرصة للترحيب بالجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولشكر المملكة العربية السعودية على التبرع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من أجل تعزيز عمله. كما ترحب بالجهود التي بذلتها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وستواصل التعاون الكامل معهما.

إن المملكة المغربية ملتزمة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في الأمم المتحدة وفي المحافل الأخرى، مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي تشارك في رئاسته مع هولندا منذ نيسان/أبريل. وفي إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، شارك بلدانا أيضا في رئاسة الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلى الصعيد الوطني، وضع المغرب نهجا شاملا ومتسقا موجها نحو الوقاية والعمل، ويتسق في ذات الوقت مع أحكام الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد كان نهج المملكة المغربية في التصدي للإرهاب والتطرف العنيف موضوع إحاطة إعلامية للجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن في اجتماع رفيع المستوى في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤. وهو يستند إلى المبادئ الأربعة التالية:

ينطوي الأول على تحقيق المستوى الأمثل لإدارة الأمن وتحسين الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب واعتماد قوانين جديدة والتحلي باليقظة في مجال الأمن مما أسفر عن تفكيك عشرات الخلايا الإرهابية.

ويشمل الثاني إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، الرامية إلى مكافحة التفاوت الاجتماعي والإقصاء والضعف.

ويتناول الثالث إعادة هيكلة وإصلاح القطاع الديني، ولا سيما بإنشاء هيئة علمية مسؤولة عن تفسير نصوص القرآن والحديث وبتدريب الشبان والشابات الوعاظ على تعاليم الإسلام الحقيقية، بناء على قيم الحوار والتسامح والاعتدال والتعايش واحترام الآخرين التي ينادي بها ديننا، الإسلام.

ويشمل الأخير إطلاق برنامج للقضاء على نزعة التطرف وإعادة تأهيل وإدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب. لقد تقاسم المغرب خبرته في تدريب الدعاة مع العديد من البلدان الصديقة في أفريقيا وأوروبا وفي العالم الإسلامي من خلال اتفاقات ثنائية.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد كازاخستان الرئيس على عقد هذه الجلسة والممثلين الدائمين للأرجنتين وأيسلندا ووفديهما، منسقي مشاوراتنا بشأن استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب القديرين جدا. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/70/826).

تتطلب مكافحة الإرهاب الدولي اتباع نهج طويل الأجل وشامل وتعاونا على الصعيدين الإقليمي والعالمي بمشاركة نشطة من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ترحب كازاخستان – بوصفها طرفا في جميع الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بمكافحة الإرهاب – بتوافق الآراء الذي تحقق في الجمعية العامة بشأن الاستعراض الخامس للاستراتيجية.

وما فتئت كازاخستان تؤيد تعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تتمكن من التصدي للإرهاب الدولي والتطرف العنيف من خلال التعاون الإقليمي والدولي. وينبغي ألا نغفل أبدا البعد الإنساني للإرهاب. وعليه، فإن بلدي على اقتناع بأن تنفيذ الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والوطني أمر بالغ الأهمية أيضا في تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

وتسترشد كازاخستان بالاستراتيجية والصكوك الدولية العالمية الأخرى التي صدّقت عليها. وهي تشارك بنشاط أيضا في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونواصل أيضا تعزيز تعاوننا مع كيانات الأمم المتحدة هذه، ومن بينها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب وغيرهما.

ونعمل بنشاط على الصعيد الإقليمي لتنفيذ خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، المعتمدة في عام ٢٠١١ والتي تشمل جميع الركائز الأربع للاستراتيجية على قدم المساواة، وما تزال أداة هامة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين بلدان آسيا الوسطى. وقد شاركت في وضع هذه الخطة دول المنطقة وفرقة العمل والاتحاد الأوروبي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

واعتمدنا على الصعيد الوطني برنامج عمل حكومي لمكافحة التطرف الديني والإرهاب في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠١٣ –٢٠١٧ وهو أداة هامة تتسق تماما مع الأفكار المتضمنة في الاستراتيجية العالمية. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الجهد في ضمان سلامة الأشخاص والدولة والمجتمع بشكل

عام عن طريق تحسين التدابير الرامية إلى الحد من الآثار الناجمة عن تلك الآفة المزدوجة والقضاء عليها. ويستمر إيلاء اهتمام خاص لزيادة المشاركة النشطة من جانب المجتمع والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في الجهود الوقائية وتجديد أنشطة التوعية في صفوف الفئات المستهدفة.

وتثبت التطورات الأخيرة التي حدثت في مختلف مناطق العالم ضرورة العمل المشترك الفعال في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ونود أن نشير في ذلك الصدد، إلى المبادرات الهامة للغاية التي قدمها رئيس كازاخستان، نور سلطان نزاربابيف، خلال مناقشات الجمعية العامة العام الماضي، مثل إنشاء ائتلاف لمكافحة الإرهاب بقيادة الأمم المتحدة، ووضع آلية مشتركة لتعقب مرتكبي جرائم التطرف العنيف والإرهاب واحتجازهم وتسليمهم، فضلا عن وضع قائمة موحدة للمنظمات الإرهابية. وبالتالي، فإننا نرحب باتخاذ القرار ٢٩١/٧٠ بشأن الاستعراض الخامس للاستراتيجية العالمية، بوصفه خطوة إلى الأمام في ذلك الاتجاه.

ولما كانت الوقاية تأتي دائما في صدارة أولوياتنا، فإننا نرحب بمبادرة الأمين العام إلى معالجة هذه المسألة عبر تقديم خطة عمله لمنع التطرف العنيف (A/70/674). وندعو الوفود إلى مواصلة تطوير وتوسيع نطاق مبادرة الأمين العام.

وبوصفه تدبيرا هاما لمنع الإرهاب والتطرف العنيف بغية تعزيز الحوار، ما فتئت كازاخستان تعقد مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية كل ثلاث سنوات في أستانا، فتجمع بذلك الزعماء الدينيين والسياسيين لأجل تعزيز السلام. ونعقد على المنوال ذاته تجمعات شاملة وديمقراطية للمواطنين ومجموعات الشباب في جميع المحليات في بلدنا عبر جمعية شعب كازاخستان. وفي ٦ أيار/مايو، عقد السيد موغنس ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة – بناء على مبادرة من الأردن وكازاخستان – مناقشة رفيعة المستوى عن الأديان من أجل السلام وصدرت عنها توصيات هامة للغاية من أجل المستقبل.

وختاما، نشاطر الآخرين الإعراب عن خالص تعاطفنا وتعازينا لتلك الدول التي عانت من الهجمات الإرهابية التي شنت مؤخرا. وتكرر جمهورية كازاخستان تأكيد التزامها بالعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز فعالية مكافحة آفة الإرهاب المتنامية.

السيد البطاينة (الأردن): بداية، اسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من سعادة الممثل الدائم للأرجنتين وإلى سعادة الممثل الدائم لأيسلندا وفريقي عملهما على الجهود المضنية التي بذلوها في سياق تيسير الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أتقدم بخالص التعازي لضحايا جميع العمليات الإرهابية التي حدثت خلال الأيام القليلة الماضية، وخاصة في المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق الشقيقتين.

إن عملية الاستعراض لهذا العام، والتي تأتي في الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاستراتيجية، تتزامن وبكل أسف مع تزايد مطرد في الأعمال الإرهابية وبدرجات غير مسبوقة تضرب مختلف مناطق العالم، وقد كانت إحداها العمليات الإرهابية الغادرة والجبانة التي طالت بلادي وجنودنا البواسل خلال الشهر الماضي. إن عملية الاستعراض لهذا العام تشكّل مفصلا هاما في سياق تعاضد جهود المجتمع الدولي وتضافره نحو معالجة جملة من المواضيع الهامة، مثل الشروع في محاولات جادة لترتيب بيت الأمم المتحدة الداخلي وأجهزته المعنية بمكافحة الإرهاب، والتعامل مع خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) التي طالما أكد الأردن ترحيبه بها والنظر إليها بإيجابية، بوصفها مرشدا هاما وغير ملزم للدول الأعضاء في وضع خططها الوطنية وفقا لمبدأ الملكية الوطنية، فضلا عن التعامل مع مسألة العوامل المفضية إلى التطرف العنيف.

يعبّر وفد بلادي عن ارتياحه العام بالصيغة النهائية للقرار ويرحب باعتماده. كما يرحب بالتوصل إلى توافق في الآراء على الرغم من بعض الاختلافات في الرأي. وهنا أود التنويه إلى جملة من الأمور. أولا، أهمية وضع الدول الأعضاء خطط عملها الوطنية المعنية بمكافحة التطرف العنيف وفقا لاحتياجاتها الوطنية. ثانيا، أهمية معالجة التهديدات الناجمة عن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب واستغلال الإرهابيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي. ثالثا، الاستمرار في إعطاء الشباب الدور اللازم في سياق مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ودعمهم وتحصينهم من مغبة الوقوع في فخ التنظيمات الإرهابية. رابعا، أهمية إيلاء مسألة تعزيز التنسيق والتناغم والتكامل ما بين أجهزة الأمم المتحدة قسطا كبيرا من الأهمية، لما له من انعاكاسات على الهيكل العام للأمانة العامة، وبما يحقق أعلى مستويات التناغم والتنسيق. خامسا، اتخاذ الدول كافة التدابير اللازمة قبل منح حق اللجوء، وذلك لضمان أمنها الوطني وأمن مواطنيها.

ختاما، لا بد من التنويه إلى أن مكافحة الإرهاب والتصدي له يتطلبان جهودا جماعية جادة وعملا تنسيقيا مستمرا بين كافة أصحاب المصلحة، فضلا عن مواصلة وتعزيز تقديم الدعم للدول التي تكافح الإرهاب في الصفوف الأمامية، مثل الأردن.

السيدة زروق بومعيزة (تونس) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تعازي وفدي للمملكة العربية السعودية والعراق وبنغلاديش وتركيا ولبنان والأردن في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شهدتها بلدانهم. كما أود أن أشكركم، سيدي، على ترؤس هذه المناقشة بشأن الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونثني على الأمين العام لتقريره (A/70/826) الذي يبرز أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية.

كما أشكر سفيري الأرجنتين وأيسلندا وفريقيهما على الروح المهنية والجهود المحمودة لتيسير المفاوضات بشأن الاستعراض الخامس للاستراتيجية، وتحقيق توافق في الآراء بشأن القرار ٢٩١/٧٠، المتخذ في ١ تموز/يوليه، والذي نرى أنه يمثل خطوة هامة في مواءمة استجابتنا للتحديات الحالية الناشئة عن الإرهاب.

ويرحب وفدي بفرصة المشاركة في هذه المناقشة، التي تتيح لبلدي أن يؤكد مجددا دعمه الكامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها عالميا، وأن يؤكد من جديد أنه يتعين على الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يواصلا الاضطلاع بدور مركزي في توجيه جهود الأمم المتحدة المستقبلية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

إن تونس تدين بنجاحها لالتزام جميع أصحاب المصلحة بالحوار والتوصل إلى حلول توفيقية، والمشاركة النشطة للمجتمع المدني في التغلب على مصاعب الانتقال الديمقراطي، بما في ذلك من خلال اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات حرة وشفافة في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت خلال عام ٢٠١٤. وهذه الأعمال أتاحت لبلدي الفوز بجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٥، في جملة ما تلقاه من تكريم.

لكن لا يمكن لتلك التطورات الهامة والمشهودة أن تخفي التحديات التي نواجهها. وفي إطار مناقشة اليوم، أود الإشارة بصورة خاصة إلى تحدي مكافحة الإرهاب، لأنه يشكل تحديا لا سابقة له بالنسبة لبلدي بحق. وبغية التصدي له، اعتمدت تونس نهجا شاملا يستند إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وهذه معركة صعبة ومكلفة وتتطلب تضحيات. وتثني تونس ثناء حاراً على أولئك الرجال والنساء البواسل الذين ضحوا كثيراً من أجل الدفاع عن إنجازاتها الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام قرارات شعبنا

والحفاظ على هويتنا العربية الإسلامية العميقة الجذور، وتحويل نجاح انتقالنا الديمقراطي إلى مكاسب اجتماعية واقتصادية لمساعدة السكان الأكثر ضعفا، وبالتالي إجهاض تطرف المحرومين ماديا وفكريا.

وعلى المدى القصير، فإن هذه المهمة ليست سهلة. ولا ينكر أحد أن المناخ الإقليمي يتعرض لتهديد مستمر جراء موجات متتالية من التوتر والنزاع، دون أية آفاق حقيقية لتحقيق حلول مستدامة بالنسبة للبعض. ومع ذلك، فإن تونس ملتزمة بمكافحة هذه الظاهرة من خلال سيادة القانون. ولذلك، فقد عملت تونس على مواءمة قانونها الأساسي الجديد لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال، الذي سنته في آب/أغسطس ٢٠١٥، مع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجرم هذا القانون تقديم الدعم والتحريض والتدريب والتجنيد والتماس المبررات والسفر إلى مناطق النزاع، وذلك تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). ومن خلال هذا القانون، أنشأنا أيضا إطاراً قانونياً لمكافحة الإرهاب، ولجنة وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وهي مكلفة، في جملة أمور، بالتأكد من متابعتنا لالتزاماتنا الدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

وبالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وضعنا مؤخراً استراتيجية وطنية مستوحاة من أسلوب الأمم المتحدة ونهجها في مكافحة الإرهاب. وهي استراتيجية شاملة ومتعددة القطاعات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على أساس أربع ركائز، هي الوقاية والحماية والمتابعة والاستجابة. وفي إطار ركيزة الوقاية، فإنها تسعى إلى تقويض التجنيد المباشر أو غير المباشر للشباب، خاصة عن طريق شبكة الإنترنت، من أجل مواجهة مذاهب الجماعات الإرهابية وبالتالي الحد من أثرها على السكان الأكثر هشاشة في المجتمع. وعلاوة على ذلك، توصي هذه الاستراتيجية بتعزيز النهج التربوية؛ والنهوض بثقافة الحوار والسلام والتسامح؛ والحيلولة دون انتشار التطرف، والسعي إلى تحقيق التنمية في المناطق والأقاليم المهمشة؛ ورفض أي وكل المبررات للأعمال الإرهابية.

وقد نفذت تدابير جديدة على هذا المنوال. وفي هذا الصدد، أطلقت وزارة الشؤون الدينية في عام ٢٠١٦ حملة تحت شعار ”غداً سيكون أفضل“، بغية مراقبة شبابنا والترويج للإسلام المعتدل من خلال الفن والثقافة والتواصل. ويعتزم المسؤولون عن الحملة، خصوصاً، إنشاء موقع شبكي تفاعلي ومركز للاتصال مكلف بالاستجابة لأسئلة الشباب المتعلقة بالدين. ويجري أيضا التخطيط لتنظيم أنشطة في المدارس والمواقع الثقافية والأماكن الأخرى في جميع أنحاء البلد حيث يحتاج شبابنا للتوجيه.

ومن جهة أخرى، فقد نشر وزير التعليم الوطني كتاباً أبيض بشأن الإصلاح التعليمي في تونس تحت شعار ”من أجل مدارس تونسية ملائمة رفيعة الأداء، تعلم المواطنين وترتقي بالبلد“. والمشروع الذي يعد ثمرة مشاورات وطنية متعمقة مع جميع أصحاب المصلحة، يركز بشكل أساسي على أهمية حماية الشباب في المدارس من التطرف العنيف في إطار تدابير اجتماعية وتربوية وثقافية، ويسلط الضوء على أهمية كفالة التفاعل بين المؤسسات التعليمية وبيئتها الاجتماعية والمجتمع المدني. ويشدد أيضا على الحاجة إلى تعزيز المواطنة النشطة ودعم قدرة الشباب على مواجهة التطرف العنيف والتصدي لجميع أشكال العنف في المدارس.

وعلى نفس المنوال، فإننا نكفل مشاركة المجتمع المدني وجميع الأطراف الفاعلة، فتلك معركة من أجل الحق في الحياة ولا بد أن ننتصر على ثقافة الموت، وهي معركة ضد عدو مشترك، هي معركتنا جميعا. ولذلك، يتعين علينا نحن

شعوب الأمم المتحدة، ترديداً للكلمات الأولى في ميثاق الأمم المتحدة، أن نواصل الاضطلاع بدور أساسي في دعم الجهود التي تبذلها البلدان المحتاجة إلى وضع حد لهذا الخطر الداهم العابر للحدود الوطنية. وهذا هو القاسم المشترك الذي تبين لنا في البيانات الكثيرة التي أدلي بها في هذه المناقشة: عدو مشترك واستراتيجية مشتركة. وهذه الاستراتيجية تقتضي عملا مشتركا على جميع المستويات. وتتمثل الحلقة الضعيفة لدينا في عجزنا عن الاستجابة المشتركة للاحتياجات الناشئة عن هذا التهديد المشترك، على الرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها بعض البلدان في هذا الصدد.

وعليه، فإننا نرحب بإيلاء الأولوية للقرار المتعلق بالاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التكيف مع التوجهات الإرهابية الدولية المتطورة باستمرار، وإقرار النص بضرورة تخصيص موارد مالية إضافية لهذا الجهد، ودعوته للأمين العام إلى إصدار توصيات عملية بحلول أيار/مايو ٢٠١٧.

وأخيرا، نكرر دعوة القرار للدول الأعضاء إلى تخصيص الموارد المالية وتقديم المساعدة من جميع الأنواع إلى فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل تنفيذ خطط بناء قدرات الدول لوضع حد لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

السيد يوسف (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): الغالبية العظمى من شعب الصومال ترفض التطرف العنيف. وتود الحكومة الصومالية أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازيها القلبية إلى المملكة العربية السعودية وتركيا والعراق وبنغلاديش، وإلى أسر وأصدقاء وأحباء كل الضحايا الأبرياء المتضررين من هذه المآسي الشريرة. نعرب عن تضامنا مع شعب تركيا الشقيق، وكذلك مع العالم، في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ونحن نحزن لحزنهم ونشاركهم خسارتهم الكبيرة.

وأثني على رئيس الجمعية العامة للانتهاء بنجاح من الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما أود أن أشكر الميسرين المشاركين، سفير الأرجنتين السيد مارتين غارسيا موريتان، وسفير أيسلندا، السيد إينار غونارسون، على قيادتهما وجهودهما الحثيثة في عملية التوصل إلى اتفاق بشأن القرار ٢٩١/٧٠، بشأن الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وتعرب الحكومة الصومالية عن امتنانها للأمم المتحدة على زيادة الوعي العالمي بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف، ولجميع المشاركين، ولا سيما الدول الأعضاء التي شاركتنا خبراتها وتحدياتها وممارساتها. وعلى صعيد عمل الحكومة، فقد وضعت حكومة الصومال الاتحادية، بمشاركة نشطة من جانب الإدارات الإقليمية، وكذلك المجتمع المدني، استراتيجية شاملة وخطة عمل وطنيتين يقودها الصومال ويتولى زمامها، لمنع ومكافحة التطرف العنيف، بدعم من الاتحاد الأوروبي ومخطط المشروع الصومالي.

وتُبرز جهودنا في وضع هذه الاستراتيجية أيضاً أهمية العمل بشكل وثيق مع شركائنا الدوليين. وقد أوصى الأمين العام مؤخرا بأن تضع كل من الدول الأعضاء خطة عمل وطنية تحدد فيها الأولويات الوطنية للتصدي للدوافع المحلية التي تؤدي إلى التطرف العنيف. كما شدد على أهمية وضع خطط العمل الوطنية بطريقة متعددة التخصصات، بحيث تشمل تدابير مكافحة ومنع التطرف العنيف، بمساهمة من مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة الحكومية، مثل أجهزة إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات الاجتماعية ووزارتي التعليم والشؤون الدينية، علاوة على الجهات الفاعلة غير الحكومية، كالنساء والقطاع الخاص وقادة المجتمع المدني. إن خطة عملنا واستراتيجيتنا تأخذان جميع هذه التوصيات في الاعتبار. وهما تحددان الرؤية الجماعية لحكومة الصومال الاتحادية وتضعان المبادرات الرامية إلى تحسين فهم ومنع

تأثير المتطرفين ومكافحته، التي تهدد أمن الصومال واستقراره. وهي تشكل عنصرا أساسيا وتكميليا للجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية بهدف التصدي للتهديدات الأمنية على الصعيد الوطنة في إطار الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفي الختام، يثلج صدرنا التقدم المحرز نحو العملية الشاملة للجميع التي تجسدت في هذه الاستراتيجية وخطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/694). وليس لدينا أي شك في أن التوجيهات التي توفرها هذه الوثيقة سوف تساعد الصومال على أن يصبح أكثر قدرة على الصمود وتحقيق السلام الدائم الذي نريده جميعا ونستحقه.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا العميق للسفيرين موريتان وغونارسون على قيادتهما عملية استعراض تشاورية نزيهة وشفافة. ونثني على الجهود الدؤوبة صوب الاعتماد التوافقي للقرار ٢٩١/٧٠.

كما أننا نقدر الروح البناءة التي تحلت بها جميع الوفود. في الواقع، فإن الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يستحق توجيه رسالة قوية وموحدة من جانب الدول الأعضاء.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.109).

لوقد كانت الأحداث المؤسفة التي وقعت في الأيام القليلة الماضية، في تركيا وبنغلاديش والمملكة العربية السعودية وأفغانستان، بمثابة تذكير مروع بالتحديات التي نواجهها اليوم – تذكير بأن مهمتنا لا تنتهي باعتماد القرار. لا تزال آفة الإرهاب مستمرة، بل وتفاقمت في واقع الأمر. وفي حين أن عزمنا يظل ثابتا، فإن مهمتنا لم تنجز بعد. وتجسد الاستراتيجية المنقحة والمستكملة تصميمنا الجماعي على الاستمرار في متابعة التوصيات في أربعة مجالات رئيسية، وهي: معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛ ومنع الإرهاب ومكافحته؛ وبناء قدرات الدول الأعضاء من أجل التنفيذ وضمان احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

وتدين باكستان الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتؤكد من جديد التزامها القاطع بخوض هذه المعركة، بصرف النظر عن التكلفة. لقد قدم بلدي تضحيات هائلة في هذه المعركة، ولكننا نثابر. ونواصل تعزيز عزمنا وتصميمنا. لا يوجد بلد بمنأى عن الإرهاب أو آثاره السلبية، ولا يستطيع بلد بمنفرده دحر هذا الخطر. وتعزيز التعاون الدولي هو السبيل الوحيد للمضي قدما في هذا الكفاح. وتوفر الأمم المتحدة، بمبادئها الأساسية التي تسعى إلى تعزيز الشيء نفسه، أفضل وسيلة من أجل هذا الغرض. والقرار الذي اتخذناه في الأسبوع الماضي يمثل الإرادة الجماعية للجمعية العامة.

وتولي باكستان أهمية كبيرة لتنفيذ الاستراتيجية منذ اعتمادها قبل ١٠ سنوات. ويمكن لبضعة بلدان أن تضاهي الجهود الوطنية التي اضطلعا بها باكستان من أجل قضية مكافحة الإرهاب؛ وعدد أقل يمكنه أن يضاهي ما قدمنا من تضحيات. قبل عامين، أوضحت باكستان بالتفصيل جهودها الشاملة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني. ومنذ ذلك الحين، قمنا بزيادة كثافة التدابيروبتنظيم جهودنا. وقد حققت عملية إنفاذ القانون ”ضرب عذاب“ نجاحا كبيرا. وهي تمثل أكبر عملية وطنية منفردة لمكافحة الإرهاب في أي مكان في العالم. وسوف نستمر في هذه العملية حتى نحقق أهدافنا.

إن إنشاء محاكم خاصة للمجرمين الإرهابيين، وتدابير تحديد الأسلحة، وتعزيز السلطة الوطنية لمكافحة الإرهاب، ووحدة المراقبة المالية، تشكل جميعها جزء من التدابير المضادة القوية لمكافحة الإرهاب. في العام الماضي، وبفضل التدابير التشريعية الوطنية لدينا، أقرّت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بأن تدابيرنا في مكافحة تمويل الإرهاب تتماشى مع توصياتها.

كما وضعنا خطة عمل وطنية من ٢٠ نقطة لمكافحة الإرهاب مع كثير من التركيز على الإجراءات الوقائية. ويشمل ذلك تدابير لمكافحة خطاب الكراهية والعنف الطائفي، وحماية الأقليات، ومنع استغلال وسائط الإعلام وشبكة الإنترنت من قبل الإرهابيين والمتطرفين العنيفين، وتطوير خطاب فعال مضاد للدعاية الإرهابية، وإصلاح النظام التعليمي، وتنظيم وتسجيل المدارس الدينية، والمصالحة السياسية وبرامج التحسين الاقتصادي في مناطق مستهدفة، وإصلاح قطاع العدالة الجنائية، وأخيرا تسجيل اللاجئين.

وقد بذلت حكومة باكستان، إدراكا منها تماما للحاجة إلى الأخذ بنهج يشمل المجتمع بأكمله، جهودا متضافرة من أجل تعزيز وحماية حقوق المرأة، وتعزيز قدرة وكالاتنا المكلفة بإنفاذ القانون وتسخير إمكانات الشباب. واستفاد آلاف الشباب من برنامج رئيس الوزراء المخصص للشباب بإتمام التعليم أو متابعة الدراسات العليا، فضلا عن تشجيع الأعمال الحرة بغية منحهم الأمل والمستقبل وإنقاذهم في الوقت نفسه من اليأس والقنوط.

وفي سعينا لتحقيق أهدافنا، استفدنا أيضا من التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما عملنا مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في برنامج لتنمية مهارات الشباب، وإقامة شراكة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز قدرات قطاع العدالة الجنائية في بلدنا. وبينما ستواصل باكستان بذل كل ما في وسعها بصفتها الوطنية، فإن هناك العديد من مجالات العمل، في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف على حد سواء، التي تتطلب تعاونا ثنائيا ودوليا لتحقيق النجاح. وباكستان حريصة على تهيئة البيئة المواتية لهذا التعاون.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي، على جهود باكستان المتواصلة الدؤوبة الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف المصحوب بالعنف على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية، فضلا عن مواصلة مشاركتنا البناءة مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل بناء إطار معياري وتوافقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

السيد الهاجري (قطر): أود بداية أن أعلن تأييدي للبيان الذي ألقاه سعادة المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.109)، وأن أقدّم جزيل الشكر إلى الميسرين المشاركين للمشاورات حول مشروع القرار ٢٩١/٧٠ على جميع الجهود الكبيرة التي بذلاها.

كما أود أن أعبّر عن الإدانة لجميع الهجمات الإرهابية، بما في ذلك الأعمال الإجرامية الجبانة التي استهدفت المملكة العربية السعودية الشقيقة، وهي تتنافى مع كافة القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية والتعاليم الإسلامية السمحة. كما نؤكد دعم دولة قطر الكامل في كل ما تتخذه الشقيقة السعودية من تدابير وإجراءات أمنية للحفاظ على أمنها واستقرارها.

إن هذه الهجمات الإرهابية المتواصلة في مناطق عدّة تؤكّد أن الإرهاب لا دين له ولا وطن ولا هوية، مما يحتّم علينا العمل بشكل جماعي لمكافحته على كافة المستويات. وتؤمّن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مظلّة ملائمة لهذا العمل الجماعي. ونؤكّد في هذا الصدد التزام دولة قطر بالاستراتيجية، وسعيها لتعزيز الأمن والسلام في العالم. كما نؤكّد أن التصدّي للإرهاب يتطلّب رفض ربط الإرهاب بأي ثقافة أو دين أو قومية معينة، وأهمية احترام الأديان والحضارات وقيم التسامح والتعايش، والتفريق بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وأن تلتزم جهود مكافحة الإرهاب بأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني والقانون الدولي للاجئين ولحقوق الإنسان.

إن الاستجابة لتطلعات الشباب وإقامة برامج تعليمية تؤهلهم للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم، ومعالجة البطالة، عوامل

كفيلة بيئة قادرة على القضاء على التطرّف وتفنيد الذرائع التي يستخدمها الإرهابيون. وعليه، فإن رعاية الشباب والاهتمام بتطلعاتهم جزء هام من سياسات دولة قطر على الصعيد الوطني والخارجي. وقد بادرت لعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة حول الأطفال والشباب المتأثرين بالتطرف العنيف ووقايتهم وإعادة تأهيلهم في المجتمع، بالشراكة مع مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة.

إن الخطر الداهم الذي تمثله الجماعات الإرهابية التي تجند وتنقل المقاتلين الإرهابيين عبر الحدود الدولية يحتاج إلى التصدي له بأنجح السبل، إلا أن الاستجابة الأمنية ينبغي أن تكون مكملة للاستجابة لظروف نشأة تلك الظاهرة وأسبابها ودوافعها. فالإرهاب لم ينشأ من فراغ؛ بل نما وتطوّر في بيئات هشة نتجت عن عدة عوامل ينبغي معالجتها، وضمان سيادة القانون واعتماد نهج شمولي لمكافحة الإرهاب ومعالجة أسبابه الجذرية. وتولي دولة قطر اهتماماً كبيراً للعمل ضمن الآليات الإقليمية والأممية لاجتثاث الإرهاب ومعالجة أسبابه، ومعالجة العوامل التي أدت إلى بروزه، حيث واصلت تعزيز التشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب لكي تتواءم مع أي تحديات جديدة لهذه الظاهرة. كما أنشأت مؤسسات وطنية مختصة، كاللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي مؤسسات تضطلع بدور فاعل في تنفيذ الآليات التي يقرّها المجتمع الدولي، بما يفضي لاستئصال الإرهاب وتجفيف مصادر الجماعات الإرهابية.

وختاماً، لم يدّخر ممثلو النظام السوري جهداً لإسباغ صفة الإرهاب، أولاً على السوريين الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة، ومن ثمّ على الدول التي عبّرت عن دعمها لتلك المطالب أو استنكرت سياسة القمع الوحشي التي ينتهجها النظام. ولعلّ من السخرية أن يوجّه ممثلو نظام يمارس إرهاب الدولة في أبشع صوره اتهامات بالإرهاب لدول تُعرف في الأمم المتحدة بالتزامها التام واحترامها للقانون الدولي ولحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والمحلي، وبجهودها الفاعلة والحقيقية والعملية في تحقيق السلم والأمن وحل النزاعات بالوسائل السلمية وتعزيز حقوق الإنسان والتعاون الدولي المثمر.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن الحزن والتعازي القلبية لتلك البلدان التي فقدت مواطنين لها نتيجة للهجمات الإرهابية الوحشية الأخيرة. وقد تضرر العديد من البلدان في جميع مناطق العالم.

كما أود أن أشكر سفير الأرجنتين وسفير أيسلندا والأفرقة التابعة لهما على الحماس والإيجابية في التفاوض على القرار ٢٩١/٧٠، الذي اتخذته الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، بشأن الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي خرجت إلى حيز الوجود قبل ١٠ سنوات. إن القرار يرمز إلى التصميم المشترك للمجتمع الدولي على الوقوف معاً فيما نكافح قوى الشر المتمثلة في الإرهاب. ويتوافق هذا الجهد المشترك إلى حد كبير مع تفكير الرئيس بول بيا رئيس الكاميرون، الذي بيّن مراراً أن المشكلة العالمية تتطلب حلاً عالمياً.

وفي حوض بحيرة تشاد عموماً، وفي أقصى الشمال من بلدي على وجه الخصوص، ضربت جماعة بوكو حرام الإرهابية مرة أخرى، وهذه المرة في ٢٩ حزيران/يونيه في محلية دجاكانا حيث قتلوا بصورة عشوائية ١١ شاباً وأصابوا ٤ آخرين بجروح خطيرة. وقد جابهت قوات الدفاع والأمن في بلدي بقوة تلك المجموعة. وأمام هذا التصميم، اختار الإرهابيون منذ بعض الوقت طريقة عمل الانتحاريين، وهذا جبن يمارسه من لا سبيل آخر له للرد. ويعمل بلدي إلى جانب فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات في المجال الأمني. وليس لدينا أي شك في

أننا سوف نكون الغالبين، بما أن المجتمع المدني قام بإنشاء لجان الدفاع عن النفس في مناطق القتال. ونهض أبناء الكاميرون يداً واحدة في روح من التضامن الوطني، وهم يقدمون المساعدة العينية لدعم الجنود الذين يقاتلون. ومن الواضح أن قواتنا تقاتل بشراسة تامة، مع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

والكفاح أيضاً شديد جداً على الجبهة الإنسانية، وهو يجري بدعم من هيئات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية في حوض بحيرة تشاد، في أقصى الشمال بمنطقة أداماوا في الجزء الشرقي من بلدي، الذي ما برح يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين والمشردين داخلياً.

على الجبهة الدبلوماسية، بذل مجلس السلام والأمن التابع لجماعة دول وسط أفريقيا، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، جهودهم في عدة مناسبات، وعززوا دعمهم للقتال الذي تخوضه البلدان في منطقة بحيرة تشاد.

وفيما يخص الجهود التي نبذلها في مجال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وضعت الحكومة بمبادرة من الرئيس بيا، خطة للطوارئ لتنفيذ المشاريع الإنمائية في المنطقة، من أجل الوقاية من استخدام الفقر، والفقر المدقع حفازا لتفاقم النزاع.

وأخيرا، يلقي أئمة الكاميرون وقادتها الدينيون خطبا دينية منتظمة على الصعيدين الوطني والمحلي، بشأن السلام والإنصاف وفعل الخير والتسامح، وحب الجار، والإحسان والاعتدال، التي تشكل القيم الحقيقية للإسلام. وتهدف تلك الجهود إلى استئصال شأفة نزع التطرف من عقول الناس، وتجنب التطرف والفكر الظلامي ومصادر العنف الأعمى.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى جميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، الذين يدعموننا بفعالية بطرق شتى، لمساعدة بلدنا وبلدان حوض بحيرة تشاد في القضاء على جماعة بوكو حرام، التي أدرجها مجلس الأمن في قائمة المنظمات الإرهابية. وكما أكد ذلك القرار ٢٩١/٧٠، يجب تخصيص مساهمات مالية، وتقديم مساعدات لبناء القدرات لبلدنا وللبلدان الواقعة في حوض بحيرة تشاد التي تواجه النزاعات، وتتصدى لجماعة بوكو حرام. واليوم أكثر من أي وقت مضى، وغدا أكثر من اليوم، وبعد غد أكثر من غد، يتعين على المجتمع الدولي التصدي لجماعة بوكو حرام بشكل جماعي وبتصميم هنا في الجمعية العامة، ونطلب من مجلس الأمن استخدام جميع الوسائل في متناوله للمنع واتخاذ إجراءات، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، من أجل مواجهة جميع الحركات الإرهابية التي تسيئ استخدام الإسلام، وهو في الواقع لا صلة له بالفكر الظلامي للمتطرفين، الذي يعزى إلى الشعوذة البغيضة.

السيد بصديق (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أتوجه إلى معالي رئيس الجمعية العامة، بعبارات الشكر والتقدير على ما أولاه من أهمية للاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا وشكرنا للميسرين المشاركين، الممثل الدائم لأيسلندا والممثل الدائم للأرجنتين، على ما يبذلانه من جهود لتنسيق العملية والمساعدة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استعراض القرار ٢٩١/٧٠.

إن الجزائر تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.109).

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه المناسبة للتنديد مجددا وبأقوى العبارات بكل أشكال الإرهاب وتجلياته، بما في ذلك الأفعال والنشاطات التي تدعم الإرهاب، وتشجعه وتبرره وتعززه، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فليس للإرهاب دين ولا وطن ولا حدود ولا مبرر. وينبغي ألا يربط بأي حال من الأحوال بأي ثقافة معينة أو دين أو حضارة أو مجتمع إنساني.

وتدعم الجزائر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والجهود المتميزة التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال عملها كمركز اتصال للهيئات والكيانات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية. وأود أن أشير في ذلك الصدد إلى ضرورة المحافظة على عملية الاستعراض الاستراتيجية التي تجري كل عامين، والهادفة إلى إثراء الاستراتيجية وتكييفها مع المتطلبات المتغيرة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التحديات المتغيرة، الناجمة عن هذه الآفة العابرة للحدود الوطنية. فذلك أيضا أمر مطلوب لضمان فعالية تنفيذ أركان الاستراتيجية الأربعة بطريقة شاملة. وننوه إلى أن القرار الذي اتخذناه يعكس تلك الضرورة.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أهمية توحيد الجهود المتعلقة بالاستراتيجية، من خلال توطيد التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، وتعزيز القدرات وتبادل أفضل الممارسات والتجارب في مجال مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، من المهم تسليط الضوء على دور مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في توطيد دعائم الاستراتيجية، وتشجيع الدول الأعضاء على تزويد المركز بالموارد البشرية والمالية الكافية.

إننا نرحب بإعادة تأكيد الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٩١، على احترام سيادة واستقلال ووحدة جميع الدول وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية، في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ودعت الجزائر في كل مناسبة، إلى مراعاة هذا الالتزام. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن أي نهج انتقائي إزاء المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أمر غير مقبول بكل بساطة. وقد يؤدي مثل ذلك النهج الانتقائي إلى نتائج عكسية. ولكي أكون أكثر وضوحا: لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتنصل عن مسؤولياته فيما يتعلق بإعمال الحق في تقرير المصير لجميع الشعوب التي لا تزال تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية.

وفي ذلك الصدد، نرحب بإعادة تأكيد قرار هذا العام تصميم الدول الأعضاء على مواصلة بذل كل ما في وسعها لتسوية النزاعات، وإنهاء الاحتلال الأجنبي، ومجابهة القمع، والقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار العالمي، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون، وتحسين التفاهم فيما بين الثقافات وكفالة احترام جميع الأديان، والقيم الدينية والمعتقدات والثقافات.

وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة التطرف العنيف والإرهاب يجب أن تشمل أيضا رفض كره الأجانب وكراهية الإسلام، اللذين يبرزان بوصفهما وجهين جديدين للتطرف العنيف.

وقد تعلمت الجزائر درسا ثمينا من تجربتها المريرة في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب وجذوره. وقد اتخذ بلدي، الجزائر – منذ آخر عملية استعراض في عام ٢٠١٤ وخلال السنتين الماضيتين – خطوات نوعية هامة وبذل جهودا هائلة في منع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحة الإرهاب. وتعزز تلك الخطوات إنجازات المصالحة التاريخية التي قدمها رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في شكل ميثاق السلام والمصالحة الوطنية، الذي اعتمد في استفتاء بأغلبية ساحقة من الشعب الجزائري.

وتبين تجربتنا أنه، بقدر أهمية الهزيمة الكاملة للإرهاب، فإن محاولة تحقيقها باستخدام التدابير الأمنية وحدها ستفشل دائماً، لأن الإرهاب سيعمد على الدوام إلى استغلال واستخدام أوجه القصور القائمة في كل مجتمع لتبرير أعماله. وتؤمن الجزائر إيمانا راسخا بأن الحرب على هذا البلاء الرهيب يجب خوضها على نحو يومي، وأن تشتمل على جميع مجالات النشاط، بما في ذلك الحقول السياسية والمؤسسية والاقتصادية والثقافية والدينية والتعليمية والاجتماعية. إن أي أمل في النجاح يتطلب

مشاركة نشطة من جانب جميع المؤسسات الوطنية وجميع أصحاب المصلحة في المجتمع وجميع المواطنين.

ولذلك، اعتمدت السلطات الجزائرية استراتيجية تهدف إلى حماية كل المواطنين والمجتمع ككل من أي تأثير أو تلاعب من جانب دعاة التطرف العنيف والإرهاب. ويجري تنفيذ تلك الاستراتيجية على عدة مستويات. فهي تقوم، أولا، على استدامة تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة؛ وثانيا، على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية؛ وثالثا، على تعزيز التنمية التي توفر فرصا متساوية لكل مواطن. ويجري تناول جميع هذه الجوانب وصياغتها جيدا بطريقة شاملة في خطتنا الوطنية للقضاء على نزعة التطرف والوقاية من التطرف العنيف.

ومن الواضح أن مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف تتطلب المزيد من الاهتمام، ويجب أن تكون موضوع تعاون ثنائي وإقليمي ودولي مستمر. وقد ظلت جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب تهدف على الدوام إلى زيادة التعاون الإقليمي والدولي، حتى قبل ظهور أعمال الإرهاب الدولي الرئيسية التي شهدها العالم. وقد سعت الجزائر، منذ البداية، إلى تعزيز الجهود الأفريقية ضد الإرهاب على مستوى أفريقيا، وقد ظهرت، نتيجة لذلك، العديد من الصكوك والمبادرات الدولية لتضطلع بدور هام جدا اليوم في تعزيز فعالية جهود أفريقيا في ذلك الصدد.

وفي منطقة الساحل، يجد مفهوم التنسيق والتعاون كامل قوته في ضوء الحالة السائدة، مما يتطلب التنسيق وتعزيز قدرات بلدان المنطقة على حد سواء. وقد شاركت الجزائر، في ذلك الصدد، في نهج متضافر من خلال مختلف آليات التعاون. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر نشاطا واحد مؤخرا على الصعيد الإقليمي، ففي الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ نيسان/أبريل، استضافت الجزائر الاجتماع التشاوري بشأن بدء آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة بمشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب. وقد شدد بلدي على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الشرطة ووكالات إنفاذ القانون في أفريقيا وعلى فوائد هذا التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

ويثمن بلدي مستوى تعاوننا مع آليات الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة في مكافحة الإرهاب، وهو على استعداد لزيادة تطويره. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عضوية الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب تعكس التزامه بالمشاركة في كل المنتديات ذوات الصلة لتعزيز التعاون الدولي ضد الإرهاب. وتتشارك الجزائر وكندا، في ذلك السياق، رئاسة الفريق العامل المعني بتعزيز القدرات لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. كما استضافت الجزائر وشاركت في عدد من أنشطة التنسيق والتقييم الرامية إلى تعزيز القدرات وتبادل الخبرات من أجل تطبيق أفضل الممارسات في التصدي للإرهاب بجميع أشكاله.

وختاما، تأمل الجزائر في أن يكون القرار الذي اتخذناه بتوافق الآراء يوم الجمعة الماضي لبنة فعالة أخرى في مساعينا الجماعية لمكافحة الإرهاب الدولي والقضاء عليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): وفقا للقرار ٥/٤٨، المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيدة دينينغر (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم وحدة مكافحة الإرهاب في إدارة التهديدات عبر الوطنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إنه لشرف لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن تشارك في الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريك قيم في منع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحة الإرهاب بفعالية.

وتستخدم منظمة الأمن والتعاون، في تنفيذ الاستراتيجية؛ ميزاتها النسبية، أي توليد إرادة سياسية بين دولها الـ ٥٧ المشاركة، وزيادة الوعي بين السلطات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وبناء القدرات على الأرض.

وقد اضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منذ الاستعراض السابق في عام ٢٠١٤، بعدة أنشطة رئيسية؛ أولا، لمنع ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يفضيان إلى الإرهاب، وثانيا، لمنع تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. كما نود أيضا أن نقدم ثلاث توصيات لتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

سأوجز ولايتنا في مجال مكافحة الإرهاب. تلتزم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – بوصفها أكبر ترتيب أمني إقليمي في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة – بدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونبني عملنا على الولاية الشاملة المتفق عليها بتوافق آراء الدول الـ ٥٧ المشاركة، التي تغطي منطقة تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، عبر فيينا. وقد تمت إعادة تأكيد هذه الولاية وتعزيزها، في ضوء الزيادة العالمية في الحوادث الإرهابية.

وفي عام ٢٠١٤، تعهد المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في بازل بتقديم دعمنا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد اعتمد المجلس الوزاري في بلغراد، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إعلانا شاملا بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يفضيان إلى الإرهاب، فضلا عن إعلان ثان يؤكد تعاوننا كهيئة إقليمية.

ويحدد الإعلان السابق عددا من الممارسات الجيدة، التي تجسدت أيضا في خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، التي قدمها الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكانت الرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمين العام لها قد رحبا بخطة العمل هذه. ونرى أنها يمكن أن تؤدي دورا حاسما في حفز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما الركيزة الأولى. وترحب المنظمة على وجه الخصوص بالتأكيد الذي أولته الخطة لتعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي.

وبالانتقال إلى الأنشطة الداعمة الرئيسية التي نضطلع بها منذ استعراض عام ٢٠١٤، فإن منع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف التي تفضي إلى الإرهاب ظلت تشكل أولوية استراتيجية للمنظمة خلال السنتين الماضيتين. ففي مجال زيادة الوعي والإرادة السياسية، واصلنا جهودنا التي نبذلها منذ عقد من الزمن بهدف إذكاء الوعي وتيسير تبادل الممارسات الجيدة بشأن مكافحة التحريض على الإرهاب ومكافحة تغذية نزعة التطرف الإرهابية، مع الالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وعقدت رئاستي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦– صربيا وألمانيا، على التوالي – مؤتمرات على نطاق المنظمة على مستوى المنسقين الوطنيين لمكافحة الإرهاب، ركزت على منع التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يفضيان إلى الإرهاب ومكافحتهما. كما نعمل جاهدين لتعزيز مشاركتنا وتعاوننا مع الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية الأخرى، والدول الشريكة في مجال التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكثيرين آخرين. فعلى سبيل المثال، وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وثيقة الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف، اعتمدها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وتم الاعتراف بها في قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

وتعمل إدارة التهديدات عبر الوطنية التابعة للمنظمة بالاشتراك مع ممثل المنظمة المعني بحرية وسائط الإعلام بشأن

سياسات مكافحة الإرهاب وحرية وسائط الإعلام ومسؤولياتها. وعقدنا حلقة عمل أولية في بوخارست في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وسنتابع في سراييفو في أيلول/سبتمبر، مع التركيز على منع التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يفضيان إلى الإرهاب عبر الإنترنت ومكافحتهما. وبالتوازي مع هذه المناقشات، نقوم بوضع نموذج تعلم إلكتروني للمنظمة معني بمكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، بدعم من الخبراء الدوليين، بما في ذلك من الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق ببناء القدرات، فإن المنظمة تساعد العديد من الدول المشاركة فيها على وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية شاملة لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب وتنفيذها. ويعد وضع هذه الخطط هو إحدى التوصيات الرئيسية للأمين العام في تقريره (A/70/826) عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أننا بصدد إطلاق مبادرة جديدة تسمى ”قادة ضد التعصب والتطرف العنيف“ من أجل بناء القدرات على المستوى الشعبي. والهدف هو تمكين قادة المجتمع المدني المحليين، بمن فيهم النساء والشباب، على المجاهرة بمعارضة التطرف العنيف وحشد مجتمعاتهم المحلية ضده. وفي الآونة الأخيرة، قمنا بتنظيم العديد من أنشطة التدريب المبتكرة، بما في ذلك تدريب الشباب على وسائط التواصل الاجتماعي في مكافحة الخطاب المتطرف العنيف وتدريبات المحاكاة لتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات. كما نعمل على وضع برنامج تدريبي لضباط الشرطة بشأن دور الخفارة المجتمعية في منع التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يفضيان إلى الإرهاب ومكافحتهما. ويستند التدريب إلى دليل مشترك خاص بإدارة التهديدات عبر الوطنية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابعين للمنظمة.

وتسهم كل تلك الأنشطة في حملة الاتصالات التي نقوم بها تحت شعار ”منظمة الأمن والتعاون في أوروبا متحدة في مكافحة التطرف العنيف“. وقد انطلقت الحملة في السنة الماضية وتسعى إلى الاستفادة من إمكانات وسائط التواصل الاجتماعي في إشراك الشباب والمجتمع المدني وحشدهما لدعم توافق الآراء العالمي ضد التطرف العنيف. وقد حققنا تواصل غير مسبوق مع ٩ ملايين نسمة في أقل من سنة.

وقد ألقى تقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب الضوء على منع تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويشير التقرير إلى المجالات الثلاثة التي تتطلب بذل مزيد من الجهود، وهي: أولا، تعزيز قدرات مراقبة الحدود؛ وثانيا، تعزيز استخدام المعلومات المسبقة عن المسافرين؛ وثالثا، زيادة استخدام قواعد بيانات الإنتربول. ويركز برنامج أمن وثائق السفر الخاص بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحديدا على مسارات العمل تلك من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وفيما يتعلق بتعزيز مراقبة الحدود، نرى أنه على الرغم من أن استخدام التكنولوجيا على الحدود قد ازداد، فقد ازدادت أيضا أهمية وجود ضباط حدود لديهم القدرة على الكشف عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولذلك، قمنا بتنظيم مجموعة من الدورات التدريبية الوطنية بشأن أحدث تقنيات التزوير في جوازات السفر، ونحن بصدد إنشاء فريق تدريب متنقل لدعم الدول في التعرف على المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولدينا أيضا كلية موظفي إدارة الحدود في دوشانبي، بطاجيكستان، تعقد دورات شهرية وسنوية لحرس الحدود.

وفيما يتعلق بتعزيز استخدام المعلومات المسبقة، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريك في المشروع العالمي الذي يقوده مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل زيادة الوعي بشأن هذه المسألة. وفي الشهر القادم، ستشارك المنظمة في استضافة حلقة العمل الإقليمية الثالثة في فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئنا نحيط دولنا المشاركة البالغ عددها ٥٧ دولةبشأن شرط أن تمد شركات الطيران الدول بهذه البيانات، وفقا للقرار

٢١٧٨ (٢٠١٤). وتتفاوض الرئاسة الألمانية للمنظمة حاليا بشأن التزام ملزم من الناحية السياسية يدعو الدول إلى تنفيذ برامج تبادل المعلومات المسبقة عن المسافرين في إطار المعايير الحالية المتفق عليها دوليا من أجل منع تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأخيرا، فإننا نعمل على بناء القدرات من أجل دعم الدول ومساعدتها في إنشاء نظم معلومات مسبقة عن المسافرين، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

وبشأن زيادة استخدام قواعد بيانات الإنتربول، سبق أن اعتمدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتوافق الآراء قرارات بشأن استخدام قواعد بيانات الإنتربول. ويتمثل التحدي، كما أبرزه الأمين العام، في زيادة استخدام قواعد البيانات تلك. وبالتالي، كجزء من القرار الذي يتعين التفاوض عليه بشأن المعلومات المسبقة عن المسافرين، فإننا ندفع باتجاه زيادة الإرادة السياسية من أجل إنشاء التحقق الآلي من البيانات مقابل قواعد بيانات الإنتربول. وعلى صعيد بناء القدرات، تعمل المنظمة مع الإنتربول على زيادة إمكانية وصول نقاط مراقبة الحدود إلى قواعد بيانات الإنتربول.

وخلاصة القول إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعد شريكا قيما للقيام على نحو فعال بمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. ففيما يتعلق بالتنفيذ، فإن ما لدينا من مشاريع بناء القدرات القائمة لمكافحة التطرف العنيف وتعزيز التعرف على هوية المسافرين عند الحدود يجعلنا في وضع جيد لنقيم شراكة مع المنظمات الدولية لدعم الدول. وبالنسبة لإذكاء الوعي، نقوم باستخدام مجموعة من المؤتمرات، وحلقات العمل المحددة الهدف، والحملات على الإنترنت، وشبكات جهات التنسيق لزيادة الوعي بالالتزامات الواردة في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وكيف يمكن للدول أن تنفذها. وفيما يخص الإرادة السياسية، تعمل المنظمة على زيادة المعايير والقواعد من خلال اعتماد قرارات ملزمة سياسيا بتوافق الآراء بين الدول المشاركة الـ ٥٧.

ونود أن نطرح ثلاث نقاط بشأن تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة.

أولا، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة – التي تنسقها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب – أن تشمل بصورة كاملة المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في بداية عملية التخطيط كلما أمكن ذلك. ومن الناحية الهيكلية فإن لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مديري برامج مكرسين لجميع جوانب الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، مما يسمح بأن تكون جهودنا المشتركة أكثر استدامة وفعالية.

ثانيا، إن الأنشطة التي نضطلع بها تتطلب آلية تتيح تقاسم التمويل بين الهياكل التنظيمية. الأمر الذي يتيح منح الأموال التي تشتد الحاجة إليها إلى منظمة شريكة للاستفادة من القدرات الإقليمية عندما تعزز شروط المنح الأنشطة المشتركة من خلال منح فرعية.

ثالثا، إن هدفنا لمدة سنتين من الآن، أثناء استعراض الاستراتيجية السادس لفترة السنتين، ينبغي أن يتوخى تحقيق المزيد من الكفاءة وبناء الثقة في تحويل عدد من الكلمات الإيجابية المعرب عنها اليوم وفي الأيام السابقة إلى إجراءات مستدامة. وهذا من شأنه أن يسمح لنا بتحرير الموارد البشرية اللازمة للبلدان التي تكون في معظم الأحيان هي المستفيد من حلقات العمل والتدريب والأنشطة الأخرى. وإلا فلن تكون أهداف التنمية المستدامة لدينا متناسبة مع إجراءات مكافحة الإرهاب المستدامة.

وفي الختام، فإن المنظمة مستعدة للبقاء مساهم كبير في توليد الإرادة السياسية، وإذكاء الوعي، وبناء القدرات خلال تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة.

هل لي أن أعتبر الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع قرار (A/70/L.7/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في مشروع القرار A/70/L.49/Rev.1، المعنون ”العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا ٢٠١٦-٢٠٢٥“، سيعقد في موعد لاحق سيعلن عنه.

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(ب)أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع قرار (A/70/L.50/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت، في مناقشة مشتركة، في البند ٦٦ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)، والبند ١٤ من جدول الأعمال، في جلستيها العامتين الـ ٣٤ والـ ٣٥، المعقودتين في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تايلند لعرض مشروع القرار A/70/L.50/Rev.1.

السيدة أيوريشت (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين أن أعرض مشروع القرار A/70/L.50/Rev.1، المعنون ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“.

يقر مشروع القرار الجديد هذا بإحراز تقدم ملحوظ في تحقيق السلام الدائم في القارة. بيد أنه من أجل تحقيق أفريقيا خالية من النزاعات، يدعو مشروع القرار إلى تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية بدعم دولي للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

وأود، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن أشكر منسقنا من رواندا، والميسر من السودان، وجميع الشركاء المعنيين في المفاوضات التي أجريت بشأن هذا النص. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.50/Rev. 1، المعنون ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود الإعلان عن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/70/L.50/Rev.1، انضمت الدول التالية إلى قائمة مقدميه: إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، وجورجيا، والدنمارك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، ولوكسمبورغ، وليتوانيا، وهنغاريا، والنمسا، وهولندا، واليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود اعتماد مشروع القرار A/70/L.50/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.50/Rev.1 (القرار ٧٠/٢٩٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير اللجنة الثانية (A/70/518/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بتقرير اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.